الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعلم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: مالية
التخصص: مالية و تجارة دولية
بعنوان:

دور المناطق الحرة في تطوير التجارة الخارجية
دراسة حالة المنطقة العربية

من إعـداد الطالب:
- بن جلول صديق
-

تحت إشـراف الأستاذ :
– الدكتور: نزعي عز الدين

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:2023/07/01
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: الهاشمي طيب..... ..... رئيسا
الدكتور: نزعي عز الدين..... ..... مشرفا
الدكتور: نور الدين عبد الله..... مناقشا

الموسم الجامعي : 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر و عرفـــــان

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام بحثي هذا، ولا يسعني في مقامي هذا إلا أن أتقدم و أتوجه بعظيم الشكر و الامتنان إلى أستاذي الفاضل و المحترم الأستاذ " نزعي عز الدين" الذي قبل الإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه القيمة، وتشجيعه المستمر، و توجيهاته الجادة، و حرصه على إتمام العمل، فلك مني كل التقدير و الاحترام أستاذي.

كما لا يفوتني من مقامي هذا أن أتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل من ساندني.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

و شكرا

الإهـــــــــداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى روح أبي رحمة الله عليه

إلى أمي حفظها الله حبا في عطاءها و طمعا في رضاها أدامها الله منارا فوق رأسي.

إلى زوجتي و رفيقة دربي التي ساندتني و لا تزال في مواجهة مصاعب الحياة.

إلى إبني "محمد" و فلذة كبدي، و أغلى ما أملك في حياتي.

إلى إخوتي سند الحياة و حمايتي في هذه الحياة حفظهم الله.

إلى عائلتي الكبيرة

إلى أصدقائي و كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى أساتذتي الكرام و زملائي الأفاضل

بن جلول صديق

مقدمة

مقدمة

مقدمة

لقد شهد الاقتصاد في العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي و منظماته تبحث في الآثار الاقتصادية لما أطلق عليها التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، و أخذت تستعد بالاستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية لكل دولة و تعظيم المكاسب التي تعود على الاقتصاد الوطني بالنفع و تقليل الخسائر إلى أقل درجة ممكنة، فوضعت لذلك قواعد و أسس تعاملات مختلفة تدعم هذه الفكرة، و من هنا عرف الاقتصاد العالمي تنامي مستمر للمبادلات التجارية الدولية بين مختلف الدول و انفتاح الاقتصادي، بما فيها اقتصاديات الدول النامية على الخارج، مما يجعل من موضوع الانفتاح الاقتصادي من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة، ذلك أنها تشكل الرهان الرئيسي لأي اقتصاد، خاصة و أننا نعيش في عصر العولمة و ما أفرزته هذه الظاهرة من موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية و الخدماتية و حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار، و التي تعني في النهاية إزالة كل القيود و العراقيل التي تقف عائقا أمام تحركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و العمالة، إلى جانب تحرير التجارة، و أمام هذه التغيرات التي يفرضها الانضمام إلى اقتصاد السوق الحرة، نشهد انتشار و سعي بشكل كبير لإقامة ما يسمى بالمناطق الحرة التي تجتمع فيها موارد و قدرات اقتصادية مختلفة لتحقق من خلالها إيجابيات جمة وبناءا على هذا تعددت المحاولات في البحث عن البيئة المثلى لإيجاد المناطق الحرة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بعدة مستهدفات لعل أهمها إسهامها الجاد في تحقيق رفاهية اقتصادية، و محاولات جادة لانفتاح الاقتصاد على عالم

يبحث عن كل وسائل التقارب، فالمناطق الحرة تعد نافذة على عالم يزخر بمعارفه و تجاريه واتصاله بالتقنية في شتى المجالات.

و من هذا المنطلق تبرز أهمية المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، و أحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة، و فكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية، و اقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي و خدمة التجارة العالمية، و مع تفاقم المشاكل الاقتصادية و تزايدها تنوعت أشكالها و صورها، و منذ منتصف الستينات عرفت الدول تسابقا لإقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بهدف جذب و تنمية الاستثمارات و الاستفادة مما ينجر عنها من آثار و انعكاسات اقتصادية هامة للدولة، و لكن في الحقيقة تظل المناطق الحرة تلتصق اقتصاديا بمجال التصدير، خصوصا و التجارة الخارجية عموما.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

1- طرح الاشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية كنقطة أساسية يعالجها موضوعنا تتمثل في:

- هل للمناطق الحرة العربية دور في تطوير التجارة الخارجية ؟

2- التساؤلات الفرعية:

و في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية استوقفتنا الأسئلة التالية:

- ماذا نعني بالمناطق الحرة؟ و فيما تكمن أهميتها؟

- ماذا نقصد بالتجارة الخارجية؟

- ماهي المؤشرات المستخدمة لمعرفة دور المناطق الحرة في تطوير التجارة الخارجية؟

3- الفرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف الاسئلة السابقة سننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- المناطق الحرة عبارة عن منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية و خدمات أوأنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها. تكمن أهميتها في أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية و العالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية.

- تمثل التجارة الخارجية مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواءا في شكل سلع أو رؤوس أموال بهدف إشباع الحاجات

- يعتبر مؤشر قيمة الصادرات و الواردات و مؤشر شروط التجارة من بين المؤشرات التي تستخدم لمعرفة دور المناطق الحرة في تطوير التجارة الخارجية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع و أسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- انتشار المناطق الحرة بالعالم و سعي الدول العربية لإنشائها.
- رغبتنا في الاطلاع على المناطق الحرة و دورها في تطوير التجارة الخارجية إذ تعتبر هذه الأخيرة عصب الحياة الاقتصادية فهي تشكل محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال والحكومات بالعديد من دول العالم.
- اثراء المكتبة بمراجع

- الرغبة في الاطلاع والمعرفة

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على المناطق الحرة بشكل واضح و أشكالها و أيضا التطور التاريخي لها.
- محاولة الكشف و تحديد العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة و مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.
- محاولة توضيح كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة للدول العربية و محاولة التحكم الجيد لمفهوم المناطق الحرة و الانفتاح الاقتصادي و بعض المفاهيم المشابهة لها.
- محاولة الوقوف على أهم المفاهيم الانفتاح الاقتصادي
- الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة و إعطاء صورة اقتصادية لها.
- معرفة مدى تأثير المناطق الحرة على الانفتاح الاقتصادي للدول العربية

6- أهمية الدراسة:

لقد ظهرت و بدت لنا أهمية الدراسة من خلال ارتكازها على الجوانب التالية:

- المناطق الحرة هي أحد الأدوات المستعملة لتنشيط و تطوير التنمية داخل الدول، نظرا للعوائد المالية المنتظرة من إنشاءها في ظل اعتماد غالبية البلدان النامية على صادراتها من المواد الخام.
- تعتبر المناطق الحرة وسيلة لجيب الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها المتنامي في اقتصاديات الدول بتشجيع القطاع الخاص، و خلق فرص عمل جديدة و إمكانية استغلال الموارد البشرية المتاحة في ظل الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.

- محاولة تحديد دور المناطق الحرة في تنشيط الاقتصاد الوطني

7- المنهج المتبع:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع انطلاقا من التعرف عليه وصولا إلى الإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية تطلب منا استعمال المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال سرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمناطق الحرة و التجارة الخارجية، و لإبراز الجانب التنموي لهذه المناطق قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استعراض بعض المؤشرات الاحصائية لهذه المناطق وتوضيح تأثيرها على انفتاح الاقتصادي

8- الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة فيمكن ذكر الدراسات التي تم جمعها في إطار دراستنا:

8-1 الدراسات محلية :

8-1-1 دراسة "خالدة بمعمري الموسومة بعنوان " دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل- 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة المناطق الحرة كأداة مثالية تساهم في تحقيق أهداف متعددة للدول المضيفة كالإسهام في تنمية صادراتها، و توفير فرص العمل لمواطنيها و نقل التكنولوجيا الحديثة إليها فقد توسع مجال إنشاء هذه المناطق وتعددت أشكالها و تطورت أعمالها، الأمر الذي أصبحت معه هذه المناطق ظاهرة اقتصادية تمثل للعديد من الدول المضيفة القاطرة الرئيسية لاقتصاداتها مساهمة بذلك في المزيد من النمو الاقتصادي لهذه الدول و المزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها.

وتعد التجربة الإماراتية من هم التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة حيث استطاعت بفضلها بناء اقتصاد قوي و متنوع غير معتمد على النفط.

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة – بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة على مجموعة من المقومات الاقتصادية و البيئية ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات المباشرة مثل الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوسط منطقة جنوب شرق آسيا و الشرق الأوسط و افريقيا كما أن فيها موانئ بحرية تتميز بأقصى درجات الكفاءة و توفر البنية التحتية المتطورة إضافة إلى توفر الأمن و الاستقرار السياسي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

استقطبت المناطق الحرة في الإمارات 9.6% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2017م، حيث سجلت المناطق الحرة بدبي 38000 شركة و شكلت صادراتها حوالي 30% من صادرات الإمارات غير النفطية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

ساهمت المناطق الحرة بالإمارات في زيادة نموها الاقتصادي و ذلك من خلال توفير مناصب الشغل حيث ساهمت ب 7.5% من إجمالي التوظيف في الإمارات و ساهمت في جذب 9.6% من الاستثمار الأجنبي المباشر و ب 31% من مجمل تجارة الإمارات كما ساهمت ب 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

8-1-2 دراسة فارس خساس، عبد الدلام بوغزالة محمد، محمد علي حوري "دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص: مالية و تجارة دولية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي سنة 2021/2020 .

مقدمة

تطرق الباحثين في هذه الدراسة الى تحديد المناطق الاقتصادية الحرة في السنوات الأخيرة التي تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق حتى غدت تحتل أحد مراتب الصدارة في أساليب جذب و توطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما تحققه هذه المناطق من زيادة في الإنتاج و التصدير، و تنشيط للحركة و التبادل التجاري، و تنمية موارد البلد من النقد الأجنبي، و امتصاص البطالة، واكتساب المعرفة و توطين التكنولوجيا.

و من خلال هذه المداخلة حاول الباحثون الإلمام بمختلف جوانب المناطق الحرة (مفهومها، أهميتها، خصائصها، أهدافها، أنواعها)، مع الإشارة بشكل خاص إلى المناطق الحرة الصناعية للتصدير و الدور الذي تلعبه في تنمية و تشجيع الصادرات خاصة الصناعية منها.

كما تم التطرق لتجربة الجزائر في هذه المناطق (المنطقة الحرة بلارة) و ماهي المشاريع المبرمجة فيها، كذلك واقع الصادرات الجزائرية، و تحديد انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير عليها

تتمثل نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- المناطق الحرة هي مجال جغرافي يضم مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية و يستفيد هذا الاقليم من إعفاءات جمركية و ضريبية على السلع التي تدخل و تخرج منه، و تختلف أنواع المناطق الحرة حسب طبيعة نشاطاتها منها مناطق حرة تجارية، مناطق حرة خدمية، مناطق حرة صناعية، ...إلخ؛
- كما أن الأهداف الرئيسية من إقامة المناطق الحرة هي زيادة الدخل الوطني و تنويع مصادره من خلال سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار، إضافة إلى إيجاد بيئة أعمال ملائمة للاستثمار، خلق فرص عمل للمواطنين، استغلال المواد الخام

المحلية، في الإجمال يمكن القول أن الدولة من خلال هذه المناطق تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى؛

- المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي مساحة محصورة في الاقليم الوطني و تقع خارج الحدود الجمركية للدولة و هي موجهة للإنتاج بهدف التصدير؛ حيث أن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين؛
- تعتبر المناطق الحرة من بين سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية من خلال فتح المجال للتصنيع بأقل تكلفة و تخفيض للضرائب أو إلغائها و كذلك الرسوم الجمركية، كل هذه التسهيلات تساهم في الرفع من الصادرات الوطنية من جهة و تنويعها من جهة أخرى؛

8-1-3 دراسة ابتسام عليوش قربوع ،سعيدة حرفوش "دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية –دراسة حالة المنطقة العربية– مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي ، المجلد: الأول العدد: الأول السنة: 2020 المركز الجامعي تمنراست(الجزائر).

حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة التعرف على المناطق الحرة و الدور الذي تلعبه في تعزيز و تنمية التجارة البينية، وقد اختصت الدراسة بالمنطقة العربية التي مازالت في عملية البحث عن مكانة لها ضمن الاقتصاد العالمي في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء تلك المتعلقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية أوظهور تكتلات إقتصادية دولية و إقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. و قد خلصت الدراسة إلى تدني و ضعف التجارة العربية البينية رغم الجهود المبذولة من أجل تفعيل مسارها في إطار العمل العربي المشترك، الذي تجسد من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن مسيرة التكامل العربي لا تزال مرهونة باستمرارية القرار السياسي و الاقتصادي للمضي في

هـذا الاتجـاه، و بالقـدرة العربيـة علـى التخطـيط السـليم لإرسـاء قواعـد التقـارب الاقتصادي العربي.

قادتنـا هـذه الدراسـة إلـى اسـتخلاص النتـائج التاليـة بخصـوص الفرضـيات المطروحـة في المقدمة:

تتسـم الصـادرات السـلعية العربيـة بقلـة التنـوع فـي تركيبتهـا السـلعية، و سـيادة الـنفط والسـلع الزراعيـة بشـكل عـام علـى صـادراتها الكليـة، و ذلـك بسـبب ضـعف القاعـدة الانتاجية و عدم تمايز الدول في طبيعة انتاجها.

- تعتمـد الـدول العربيـة بشـكل كبيـر علـى الـدول الأجنبيـة مـن أجـل تـأمين وارداتهـا من الآلات و المعدات و الصناعات الثقيلة.
- إن العمـل العربـي المشـترك متجسـد حاليـا فـي منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى، وقـد وصـلت المنطقـة إلـى الاعفـاء الكامـل مـن الرسـوم الجمركيـة عـام 2005 إلا أنهـا لازالـت لـم تسـتكمل العديـد مـن الجوانـب الرئيسـية، فـي انتظـار تفعيلهـا بغيـة تحقيق التكامل العربي.
- لـم تسـاهم منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى فـي تعزيـز و تنميـة التجـارة البينيـة العربيـة، فهـذه الأخيـرة لـم تشـكل سـوى نسـبة % 13 مـن حجـم التجـارة الخارجيـة الاجماليـة العربيـة، فـرغم الجهـود المبذولـة علـى مسـتوى الـدول العربيـة، و الراميـة إلـى زيـادة حجـم التجـارة البينيـة، إلا أنـه لـم يطـرأ تغييـر كبيـر علـى حجمهـا، و ذلـك طبعـا بسـبب ضـآلة حجـم التجـارة و ضـعف هياكـل الإنتـاج العربيـة و عـدم مرونتهـا. و منـه فـإن مـدخل تحريـر التجـارة العربيـة البينيـة غيـر كـاف لزيادتهـا و تنميتهـا و لإحـداث تكامـل اقتصـادي عربـي، إذ لابـد مـن مـدخل آخـر يعمـل علـى خلـق صـناعات عربيـة ذات كفـاءة و قـدرة انتاجيـة عاليـة و قـد يـتلخص هـذا المـدخل فـي الاسـتثمارات العربيـة البينية.

8-2 الدراسات العربية :

8-2-1 دراســـة عبـد القـادر أحمـد حفـيظ برهـام بـاعمر و إبـراهيم فتـوح " دور المنـاطق الحـرة فـي التنميـة الاقتصـادية فـي سـلطنة عمـان" (دراسـة ميدانيـة علـى المنطقـة الحـرة بصـلالة) مجلـة اقتصـاد المـال والأعمـالJFBE المجلـد 03/ العـدد 03، جامعة ظفار – سلطنة عمان سنة 2019 / اكتوبر.

تهـدف الدراسـة إلـى التعـرف علـى دور المنـاطق الحـرة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية بسـلطنة عمـان، و تكـوّن مجتمـع الدراسـة مـن المـوظفين العـاملين بالشـركات المسـتثمرة بشـركة صـلالة للمنطقـة الحـرة، و قـد قـام الباحـث باسـتخدام المـنهج الوصـفي التحليلـي فـي دراسـته، و تـم توزيـع (100) إسـتبانة علـى عينـة البحـث، واسـترجاع مـا مجملـه (83) إسـتبانة صـالحة للتحليـل الإحصـائي. و مـن أهـم النتـائج التـي تـم التوصـل إليهـا وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية لـدور المنـاطق الحـرة فـي التنميـة الإقتصـادية مـن وجهـة نظـر المـوظفين العـاملين بالشـركات المسـتثمرة بالمنطقـة الحـرة بصـلالة، كمـا أشـارت إلـى وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية للقـوانين و الإعفـاءات مـن الضـرائب و الرسـوم فـي التنميـة الإقتصـادية، و كـذلك أشـارت إلـى وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية لحـوافز الإسـتثمار فـي التنميـة الإقتصـادية ،و كـذلك إلـى وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية للبنيـة التحتيـة فـي التنميـة الإقتصـادية مـن وجهـة نظـر المـوظفين العـاملين بالشـركات المسـتثمرة بالمنطقـة الحـرة بصلالة.

أشـارت نتيجـة تحليـل الانحـدار المتعـدد إلـى وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة الإحصـائية (0.05) لـدور المنـاطق الحـرة فـي التنميـة الإقتصـادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

أشـارت نتيجـة تحليـل الانحـدار الثنـائي البسـيط إلـى وجـود تـأثير ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة الإحصـائية (0.05) للقـوانين و الإعفـاءات مـن الضـرائب

والرسوم في التنمية الإقتصادية من وجهة نظر الموظفين العاملين بالشركات المستثمرة بالمنطقة الحرة بصلالة.

8-2-2 دراسة تقييمية للأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين فلسطين والإمارات العربية المتحدة باستخدام منهجية Sussex Framework. تم إعداد هذه الدراسة التقييمية وورقة الموقف من قبل مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد وبالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والشركاء ذوي العلاقة من القطاعين العام والخاص بدعم من الحكومة الكندية ضمن مشروع" تنمية الصادرات "وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي(ITC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) .

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين فلسطين و الإمارات العربية المتحدة ، و تحديد جوانب الضعف التي كان لها أثر سلبي تمثل بمحدودية التبادل التجاري بين البلدين و بالذات محدودية حجم الصادرات الفلسطينية الى الإمارات العربية المتحدة ، في ضوء الهدف الأساسي وهو تنمية الصادرات الفلسطينية، و لهذا الخصوص تم تطبيق منهجية Sussex Framework و هي منهجية علمية تم تطويرها من قبل مجموعة من الباحثين المختصين ، و تركز على المؤشرات الإحصائية الوصفية المختارة، بحيث يمكن استخلاص استنتاجات تحليلية يتم استخدامها لتقييم الآثار المحتملة للاتفاقيات التجارية ، و تبحث المنهجية في محورين اساسيين وهما الاندماج السطحي و الاندماج العميق.

تحظى الصادرات الفلسطينية الى الإمارات بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و بالرغم من ذلك إلا أن التبادل التجاري الفلسطيني الإماراتي ليس بالمستوى المطلوب ،حيث بلغ حجم الصادرات

الفلسطينية الى الإمارات 7.402مليون دولار عام 2013 أي انخفضت بنسبة 49% عن العام 2012 ، و شكل10% من حجم الصادرات الكلي الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بينما بلغ حجم الواردات 15.835 مليون دولار أمريكي أي ازدادت بنسبة 80% عن العام 2012 و شكل 7% من حجم الواردات الكلي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

على مستوى الاندماج السطحي :Integration Shallow.على الرغم من أن الميزان التجاري بين البلدين كان لصالح فلسطين خلال الفترة –1996 2013 باستثناء الأعوام 2007 و 2009 و 2013 ، الا انه على مدار 17 عام ازدادت الصادرات الفلسطينية بحجم 12.952 مليون دولار أمريكي فقط ،في حين ازدادت الواردات بحجم 15.835 مليون دولار نتيجة للزيادة الواضحة في العام 2013 ، كما وصل متوسط نسبة الصادرات الفلسطينية الى الإمارات من إجمالي حجم الصادرات الفلسطينية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال هذه الفترة 17 عام 9 % بينما بلغ متوسط الواردات نسبة 2% من إجمالي حجم الواردات الفلسطينية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال هذه الفترة مع الإشارة الى أن هذه النسبة قد تأثرت بحجم الزيادة في الواردات للعام 2013 تحديدا .

9- حدود الدراسة

- البعد الزمني: امتدت فترة الدراسة من سنة 1995م إلى سنة 2021 م.
- البعد المكاني: دراسة المناطق الحرة العربية.
- البعد الموضوعي: /

10- صعوبات البحث:

فقد واجهنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات منها:

- نقص المراجع التي تتناول المناطق الحرة في المنطقة العربية.
- نقص الإحصائيات دقيقة مما أعاق دراستنا و تسبب في تأخيرها.

11- تقسيمات البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع، و الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة و تختمهم خاتمة عامة.

الفصل الأول: جاءت تحت عنوان : ماهية المناطق الحرة يقدم المبحث الأول فيه مفهوم المناطق الحرة ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإطار العام للمناطق الحرة

الفصل الثاني: جاءت تحت عنوان عموميات حول التجارة الخارجية إذ تطرقنا خلال المبحث الأول منه إلى الإطار العام للتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى نظريات التجارة الخارجية

الفصل الثالث: جاءت تحت عنوان دراسة تحليلية للمناطق الحرة العربية إذ تطرقنا خلال المبحث الأول منه إلى الإطار القانوني للمنطقة الحرة العربية و انضمام الجزائر إليها. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى المؤشرات الاقتصادية للصادرات و الواردات العربية.

الفصل الاول :

ماهية المناطق الحرة

الفصل الأول: ماهية المناطق الحرة

أضحت المناطق تحظى باهتمام واسع من قبل الدول لاعتبارها من أساليب استقطاب و توطين الاستثمارات الأجنبية. فأصبحت الدول تتسارع لتوفير مناخ استثمار جيد، مع تقديم إعفاءات جمركية و ضريبية و تسهيلات إدارية لتهيئة الأرضية لإقامة مناطق حرة، تعود بالنفع على الدول بتنويع اقتصادها و الرفع من مستوى صادراتها بغية غزو الأسواق الدولية و زيادة حصتها من التجارة العالمية، و بالتالي الالتحاق بركب الدول المتقدمة للاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة.

المطلب الأول: نشأة و تطور المناطق الحرة

هناك إجماع بين أوساط الباحثين على إعتبار المناطق الحرة ظاهرة قديمة من الناحية التاريخية، ذلك لأن أول منطقة إقتصادية حرة في تاريخ الإقتصاد العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية –délos– في بحر –Egée– منذ حوالي 2000 سنة وفي هذا السياق يذكر الدكتور B. Merenne– schou maker أن هذه المنطقة وضعت لتخص خاص يتمثل في تبسيط القوانين و تقليص الإجراءات البيروقراطية و الرسوم و بسبب هذه الإجراءات و بسرعة فائقة 30000 عمل أنشأ في الجزيرة فأصبح بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية، و بنفس المنطلق والمنطق أخذت المناطق الحرة تنمو و تنتشر في موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى و إبان الثورة الصناعية و هو ما أكده المستشار الإعلامي عبد الواحد الإمبابي عندما صرح قائلا: " ان انتعاش المناطق الإقتصادية الحرة خلال الثورة الصناعية على سبيل المثال جاء كرد فعل علمي على تطبيق أنظمة الحماية الصناعية و التجارية و فرض قيود على انتقال السلع و تبادلها و الحد بالتالي من نشاط التجارة الدولية و اعاقة مسيرتها و نموها "، الأمر الذي أدى إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات، فأقامت انجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704، و في مالطا و الزنجي بار سنة

[1] حسان ليندة، حداد محمد، المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية و الاندماج في سلاسل القيمة العالمية جامعة الجزائر 3 المجلد 21 العدد 02، 2021، ص 173.

1832 و هونغ كونج سنة 1841، و قيام فرنسا بإنشاء منطقتين حرتين في الصين سنة 1898 و بجنوب الجزائر إبان العهد الاستعماري 1962/1830، و خلال القرن 19 استمر انشاء المناطق الحرة في أوروبا بحيث أحدثت السلطات الألمانية، الإيطالية و الدنماركية و غيرها مناطق حرة في الموانئ البحرية لها منها هامبورغ سنة 1888، تريستا ونابولي سنة 1896، غير أنه في القرن العشرين أهملت الدول الأوروبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية المناطق الإقتصادية الحرة، و يرجع الدكتور Boris Gombac– ذلك لظهور المجموعة الإقتصادية الأوروبية. أما في باقي دول العالم فقد انكمش انشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا سنة 1930ابان أزمة الكساد العالمية لتعود و تنشط بعد الحرب العالمية الثانية و حتى أواخر الخمسينيات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصر على النشاط التجاري إلى أن بدأت المنطقة الحرة في مطار شانون بتغيير و تطوير النمط التقليدي السائد بالمناطق الحرة حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب عدد كبير من العمالة، و تعمل على تنمية الصادرات.[1]

و في العقود الأخيرة تطورت أهمية و أنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الإقتصادية و التجارية الدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل و الاتصالات ومتطلبات الصناعة و محاولات تخفيض التكاليف، و فتح الأسواق الخارجية للصادرات، وتم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة التكنولوجية المعروفة بمدينة دبي للأنترنيت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية، وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بكل من الأردن و مصر، المنطقة الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلعة الواحدة كالمدينة الإعلامية العالمية الماليزية، المناطق الحرة الخاصة بالأردن، المنطقة الحرة لتجارة البن بزيمبابوي، منطقة المجوهرات في تيلاندا، المنطقة الحرة بالنيجر للغاز والنفط، منطقة الجلود بتركيا.

و هكذا تزايد عدد المناطق الحرة و بأشكال متعددة و أهداف مختلفة كفكرة مضادة لأية قيود من أجل التوسع في النشاط الاقتصادي و مسايرة الظروف

[1] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة سنة 2011-2012، ص 50-51.

الدولية، و أصبحت مركزا للتكنولوجيا الحديثة و المنتجات التكنولوجية من أهم اختصاصاتها.

و يجدر بنا الذكر أن بعض الآراء قد ذهبت إلى أن نشأة أو تأسيس المناطق الحرة ليس فكرة غريبة بل عربية برزت للوجود أكثر من 15 قرن في شبه الجزيرة العربية و بالتحديد في مكة المكرمة حيث ترتب من خلال سياسة قريش في إدارة التجارة بمكة المكرمة- بواد غير ذي زرع- إلى تحويل مكة إلى ما يشبه المناطق الحرة في وقتنا هذا عن طريق تدفق الأموال و عروض التجارة إلى مكة المكرمة، ما جعل أسر قريش التي امتهنت التجارة تحصل على ثروات طائلة و تحويلها من مستوى الفقر إلى الغنى و الترف و دليل ذلك قوافلهم التي تظم أكثر ن ألف بعير و التي تحمل بضائع تقدر بما لا يقل عن 50 ألف دينار و هو مبلغ ذو قيمة بحسابات ذلك العصر.

<u>المطلب الثاني:</u> ماهية المناطق الاقتصادية الحرة

لا يوجد تعريف واحد و موحد للمنطقة الحرة، و بالنظر للتشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العامل بالمناطق الحرة في العالم، نجد أنها لم تضع تعريف محددا للمنطقة الحرة، و إنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو للإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل داخل المنطقة الحرة أو تعيين مجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق.

فالمناطق الحرة هي اليوم حقيقة إقتصادية يظهر أثرها في الإقتصاد العالمي، وهي بعيدة كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي إلتزمت بهذا النوع من التجارب في تزايد مستمر، مما أدى بالفكر الإقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا.[1]

و حتى يتسنى لنا الإلمام بفكرة واضحة عن التعريفات الخاصة بالمناطق الحرة سوف نستعرض جملة منها :

[1] فاطمة تواتي بن علي، واقع و أفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجسترفي العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007 ص 170

1- تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون اجراءات جمركية رسمية للدخول.[1]

2- مساحة معزولة مخصصة و مسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز و المناولة و التصنيع و عرض السلع و إعادة الشحن المائي و البري و الجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.[2]

3- تعرف المناطق الحرة على أنها عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي على مساحة تتراوح بين 10 و 500 هكتار مخصصة للمنتجات التصديرية، و تتمتع االصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة فما يتعلق بالأنظمة و القوانين، و تتمتع الشركات القائمة فيها، و التي تكون في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية فيما يتعلق باستراد المواد الوسيطة و ما يترتب عليها من الضرائب و توفير البنية الأساسية، كما تعفى الشركات من الانظمة و اللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة.[3]

4- منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية و خدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ.[4]

5- تعرف المنطقة الحرة حسب لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة L'ONU " المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثايتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبورالحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع

[1] بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. المركز الجامعي البيض، المجلد 05 العدد 02 ديسمبر 2019.

[2] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] محمد مداحي، اوسرير منور اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا، جامعة البويرة، جامعة بومرداس ، المجلد 16 العدد 20 السنة 202، ص 176

[4] بن أحمد سميرة، هداجي نذير، دور المناطق الصناعية و المناطق الحرة كمناطق إستثمارية خاصة في تعزيز النمو الإقتصادي لمجتمعات عربيةمع الإشارة إلى تجربة شركة كوندور إلكترونيك ببرج بوعريريج و المنطقة الحرة جبل علي، المجلد 02 العدد 02، السنة 2020، ص 21

الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه للخارج بإستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون."[1]

- **تسميات مرادفة للمناطق الحرة حسب البلدان[2]**

إختلاف مفهوم المناطق الحرة من دولة لأخرى بإختلاف التشريعات و النظم و القوانين التي تنظم أسلوب العمل فيها، أدى إلى ظهور مسميات وأشكال مختلفة للمناطق الحرة، حيث يتم إستخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات مثل المناطق الحرة الصناعية و المناطق الإقتصادية الخاصة و المناطق الصناعية من خلال معظم الأدبيات. و يعكس التنوع في الإسم الطبيعة المتطورة و الغرض المتميز لكل منطقة، بينما ينعكس الهدف المعلن للحكومة في مصطلحاتها.

يغطي مصطلح "المناطق الحرة" مجموعة واسعة من المناطق، مثل منطقة التجارة الحرة، ومناطق تجهيزات الصادرات والمجمعات الصناعية، والمناطق الاقتصادية ومناطق التنمية التكنولوجية، والمناطق ذات التكنولوجيا العالية، والمجمعات العلمية و التكنولوجية، والموانئ الحرة، ومناطق المشاريع، وغيرها والجدول الموالي يوضح المصطلحات المشابهة للمناطق الحرة:

المصطلح	البلد
المناطق الحرة	ايرلندا،ترينداد و توباغو، كوستاريكا، هندوراس، تركيا، الامارات العربية المتحدة، اوروغواي، فنزويلا
المناطق الاقتصادية الحرة	الصين
المناطق الصناعية الحرة	الاردن، سوريا، غانا، الكامرون، كولومبيا، مدغشقر
المناطق الصناعية الحرة للسلع و الخدمات	كولومبيا

[1] ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية- دراسة حالة المنطقة العربية، المركز الجامعي تمنراست، جامعة الجلفة، المجلد الأول العدد الأول، السنة 2020، ص 53

[2] زيتوني عبد القادر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: المناطق الحرة ودورها في تحرير التجارة و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تجارب دولية)، سنة 2022-2023، ص 19.

مناطق التجارة الحرة	بلغاريا، شيلي
مناطق تجهيز الصادرات	جامايكا
التجارة الحرة و المناطق الصناعية	ايران
مناطق تجهيز الصادرات الخاصة	الفلبين
المناطق الحرة لتجهيز الصادرات	توغو
المصانع المعفاة من الضرائب	فيجي
منطقة مستودعات الجمركية	اندونيسيا
المناطق الحرة و مناطق التجهيز الخاصة	بيرو
المناطق الاقتصادية الحرة	روسيا
المناطق الصناعية	تايلندا
مناطق صناعية حرة خاصة	الكاميرون

جدول رقم 01: المصطلحات المشابهة للمناطق الحرة، زيتوني عبد القادر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: المناطق الحرة ودورها في تحرير التجارة و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تجارب دولية)، ص20

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية و العالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الإقتصادية، و زيادة الانفتاح الاقتصادي و تنشيط حركة التجارة و انتقال رؤوس الأموال بين الدول، و تحقيق منافع إقتصادية و سياسية للدول التي تنشئ هذه المناطق بإعتبارها وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية و الحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في إتفاقيات التجارة العالمية.

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني و الدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواءا منها المتطورة أو النامية، و إن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دورا كبيرا و هاما سعت إلى تحقيقه

بواسطتها، و إن هذا الدور و الأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة.[1]

تتجلى أهمية المناطق الحرة في مجال التجارة الخارجية في أنها تسعى لنمو صادرات المؤسسات العاملة في الدول المحتضنة لهذه المناطق، مما يسمح باختراق الأسواق الدولية، إذ تهدف المناطق الحرة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية و الصناعية و الخدمية، عن طريق نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة، و استفادة المؤسسات المحلية ن تدريب العمالة و اكتساب المهارة و الخبرة.[2]

هذا كله يصب في تنويع الصادرات الوطنية، خاصة تنمية الصادرات الصناعية من خلال التوجه لإنشاء المناطق الحرة (و التي تتمتع بالحوافز الجمركية و الضريبية و كذا التسهيلات الإدارية) أين تسعى المؤسسات المستثمرة فيها إلى توسيع و تنويع هيكلة الصادرات لمواجهة إحتدام المنافسة الدولية من جهة، و زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي من جهة أخرى.

الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية و العالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث و تغيرات متلاحقة.

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الاموال بين الدول فإن انشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية و سياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية و الحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

[1] د. محمد مداحي، أ د. أوسرير منور مرجع سبق ذكره ص 180
[2] حسان ليندة، حداد محمد، مرجع سبق ذكره ص 177

و يمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة و سهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا و الحوافز و الإعفاءات)، و من جانب آخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الانتاجية سواءا كانت في المناطق الحرة أو خارجها)، و هناك عامل أساسي و هام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي و علاقات الإنتاج فيه و دور المناطق الحرة فيه كصمام أمان ومنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية، و طبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقا من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة و قد تكون هذه الأهداف و الغايات متماثلة.

و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهمية المناطق الحرة من خلال النقاط التالية:[1]

1- قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية: من خلال الإعفاءات و الحوافز التي تقدمها، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

2- تنمية المبادلات التجارية عامة وتجارة الترانزيت خاصة: حيث أن فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع و الخدمات من دون خضوعها لأي قيود جمركية و غير جمركية كالقيود الكمية و النقدية وغيرها، إضافة إلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين تؤدي إلى زيادة قدراتهم التنافسية.

3- الاعفاءات التي تتميز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم و أساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الانتاج بجودة وكفاءة عاليتين، مما يسهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسواق العالمية.

4- توفير فرص العمل: إذ أن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تسهم على نحو مباشر و غير مباشر في توظيف الأيادي العاملة الوطنية و تكسبها المهارات

[1] د. مداحي محمد، أ. د أوسرير منور، مرجع سابق، ص 181-182.

الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما ينعكس إيجابيا على رفع إنتاجية هذه القطاعات.

5- المساهمة المباشرة و غير المباشرة في تطوير المناطق و الأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة، إذ أن كثيرا من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يمكن إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في المناطق الحرة بقصد تصديرها إلى الأسواق العالمية.

6- جذب تكنولوجيا حديثة و أساليب عمل و إدارة متطورة: فقد زادت أهمية التكنولوجيا الحديثة في التنمية الاقتصادية و خاصة في عصر العولمة الاقتصادية و اشتداد المنافسة على التصدير، لاسيما أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي دورا مهما في خفض نفقات الإنتاج و تحسين الجودة، و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، و يعد نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة من أجل رفع الكفاءة الانتاجية للصناعات المحلية و بالتالي زيادة قدرتها التصديرية.

7- تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية: وذلك عن طريق استغلال المواد الأولية و الخام في عملية التصنيع بدلا من تصدير الموارد و المواد بصورتها الأولية و بأسعار متدنية جدا لأنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع و تحويل هذه المواد و خلق قيمة مضافة أعلى لها.

8- تنشيط تجارة الخدمات: تشتمل على تجارة الخدمات المالية و الاستشارية والمتضمنة خدمات البنوك و التأمين و الدراسات و الوساطات و الاتصالات والتجارة الالكترونية، وهي الخدمات التي يزداد عليها الطلب في المناطق الحرة لتكون بمنزلة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة و خارجها

المبحث الثاني: الإطار العام للمناطق الحرة.

المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة و فوائدها

من خلال حديثنا عن المناطق الحرة يتضح لنا أن هناك العديد من الخصائص تحققها هذه الأخيرة على اعتبارها تنشأ خارج الإقليم الجمركي و بعيدة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة، إضافة إلى استفادة المستثمرين المحليين و الأجانب من التسهيلات و الضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق. حيث يمكن أن نبرز بعض هذه الخصائص فيمايلي:

1- تعزل المناطق الحرة عن بقية أقاليم الدولة بأسوار تحاط بها أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول و الخروج منها، أو أن تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أوالجبال، و المقصود بالعزل هنا ما يتعلق بالتعامل معها من الناحية الجمركية، فيتم التعامل مع البضائع الواردة من هذه المناطق معاملة تلك التي يتم إستيرادها من خارج الدولة، و بالمثل تعامل الصادرات إلى هذه المناطق من داخل الدولة بنفس المعاملة التي تتم للصادرات إلى دولة أخرى.

2- تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدولة المضيفة لأجل هذا الغرض، و تتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة.

3- تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق حرة في أقاليمها إعفاءات جمركية و ضريبية تهدف لتشجيع و استقطاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية للإستثمار في هذه المناطق، وفي نفس الإطار أيضا تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء و تأسيس المشروعات الاستثمارية و عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها.

4- يتم غالبا تقسيم المناطق الحرة وفقا لنشاطها التجاري و التخزيني أو الصناعي أو الخدمات المالية و التأمينية التي تقدمها.[1]

5- الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون و كذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح

[1] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروتلبنان، 2007، ص 34-35-36

إمتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الإستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الإقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، و هذه الإمتيازات ماهي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الإقتصاديين الأجانب لإستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

6- الشمولية و العالمية و هو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تؤخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

7- المساواة: في هذا الاطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواءا كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الإقتصادية الحرة فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون إستثناء.

8- غياب المشاكل الإدارية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير.[1]

فوائد المنطقة الحرة:[2]

تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف و الفوائد لكل من الدول نفسها و المستثمرين و المشروعات الوطنية و الأجنبية، يمكن حصر هذه الفوائد في الآتي:

1- الفوائد بالنسبة للدولة: يمكن تقسيم الفوائد الإقتصادية من تنمية المنطقة الحرة إلى ثابتة و ديناميكية، و الفوائد الثابتة تشمل (the multi-donor investment climate advisory service :

- خلق فرص العمل المباشرة و توليد الدخل.
- نمو و تنويع الصادرات.

[1] لبعل فاطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 55

[2] قادري عبد القادر، حوافز الاستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الإقتصاديات النامية، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 09، العدد01، سنة 2020، ص 111

- أرباح العملات الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إيرادات الحكومة.

أما الفوائد الديناميكية، وهي الأكثر أهمية كونها ذات منفعة طويلة الأجل فتشمل:

- خلق فرص العمل غير المباشرة
- تطوير المهارات.
- توظيف الإناث.
- نقل التكنولوجيا
- التنمية الإقليمية

2- أما الفوائد بالنسبة للمستثمرين و المشروعات:

- تحقق رؤوس الأموال و المشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات و المزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، و إعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة

- الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لما فيه من عوائد اقتصادية للمستثمرين.

- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

- الاستفادة من الأيدي العاملة و مستلزمات الانتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف و أسعار المنتجات و يرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.

- الاستفادة من البنية الاساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة بما يساعد على تقليل تكاليف الانتاج و زيادة الأرباح.

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة.

تتعدد و تتنوع المناطق الحرة حسب الموقع أو وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشاريع الاستثمارية المنجزة داخلها، كما أن هناك بعض جوانب التفرقة التي تختلف فيها المناطق الحرة عن بعض الأنظمة المشابه لها، ومن خلال هذا المطلب نستعرض أنواع المناطق الحرة:

1- **المنطقة الحرة التجارية:** هي المناطق الحرة التي يتحدد نشاطها في إستيراد السلع و المنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها، لغرض خزنها أوإعادة تعبئتها أو تغليفها ومن ثم تصديرها إلى الخارج و جزء منها إلى الداخل، أي تعتبر بمزلة مستودع أو مركز تخزين، و تتحدد أهدافها في تنمية التبادل التجاري من خلال تنمية تجارة الترانزيت، و تجارة إعادة التصدير وتسيير تدفق السلع من الدولة المضيفة و إليها.[1]

2- **مناطق حرة صناعية و خدماتية:** وهي متخصصة في إنتاج الصناعات التحويلية (المنسوجات و الملابس و الأحذية، السلع الرياضية، الإلكترونيات الإستهلاكية، المكونات الصناعية... إلخ)، وعلى نحو متزايد توفير الخدمات التي يمكن تقديمها عن بعد من خلال الشبكات الرقمية (معالجة البيانات الرقمية، ومراكز الإتصال، و الخدمات المالية... إلخ)، ومن خصائص هذه المناطق الحرة هي تصدير معظم أو كل إنتاجها في الخارج، وفقا لقواعد محددة للغاية حددها الإستثمار وفق قانون بلد المنشأ (الذي يتراوح في كثير من الأحيان بين 80 % و100 % من إنتاجه، وإذا كانت السلع المصنعة من المناطق الحرة تنتقل إلى السوق المحلية ستضطر الشركات إلى دفع رسوم جمركية تعادل تلك التي كان يتعين عليها دفعها إذا كانت قد إستوردت هذه السلع من أجل تجنب تشويه المنافسة.[2]

3- **المناطق الحرة العامة:** و هي مناطق حرة تقوم الدول بإنشائها غالبا بجوار إحدى المدن أو الموانئ أو أي أقاليم أخرى تهدف الدول لتنميتها، و يتم عزل موقع المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة بأسوار تحيط بكامل مساحة هذه المنطقة و ما تضمنها من منشآت و مخازن لازمة لنشاط المشروعات الإستثمارية

[1] د. داحي محمد، أ. د أوسرير منور، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] قادري عبد القادر، حوافز الإستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الإقتصاديات النامية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، المجلد09 العدد 01، 2020، ص 112

العاملة فيها، كما أن الاستثمار في هذه المناطق الحرة متاح لجميع المستثمرين المحليين و الأجانب الذين يتساوون في الحصول على المزايا التي تقدمها الدولة للاستثمار في هذه المناطق من حوافز و تسهيلات و ضمانات... إلخ.[1]

4- **المناطق الحرة المالية:** و تشمل المناطق الحرة البنكية و المناطق الحرة التأمينية.

4-1- **المناطق الحرة البنكية:** ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينيات كرد فعل على الأنظمة الحمئية و الواجهة التداخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، و التي من مظاهرها: الرقابة المفروضة على المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال.... إلخ، وهو ما أدى بالبنوك التي عانت من هذه القيود و غيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية وبأساليب عمل جديدة إضافة للقديمة التي كان معمول بها، ومن أهم الخصائص المميزة لهذه المناطق أنها تستفيد من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة و غير المباشرة تحظى بأنظمة قانونية وعلى الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود و الرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة و في الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة وعلى العمولات، تمتاز بالسرعة و الفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

4-2- **مناطق حرة للتأمين:** يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين و الضريبة على أنشطتها.[2]

5- **المناطق الحرة الجبائية:** المناطق الحرة الجبائية أو بتسمية أخرى الجنات الجبائية les paradis fiscaux عبارة عن بلد أو إقليم آمن يعطي للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين امتيازات جبائية تسمح لهم بالتخلص من الضرائب التي

[1] محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 58، 59

تفرض عليهم في بلدانهم الأصلية و الاستفادة من نظام جبائي أكثر امتيازا خاصة الضرائب على المداخيل.[1]

نماذج عن المناطق الحرة في الدول العربية:[2]

1- المناطق الحرة في دولة الإمارات: تدعم المناطق الحرة في دولة الإمارات أداء الإقتصاد الوطني عبر استقطاب الاستثمارات من مختلف مناطق العالم، و باتت حاضنات ازدهار للشركات المحلية و العالمية، حيث ارتفعت تجارة المناطق الحرة بدولة الامارات إلى 485.4 مليار دولار بنهاية 2016، و تسهم في تنوع مصادر الدخل الإقتصادي وتعمل على زيادة تنافسية الإقتصاد الوطني فضلا عن نقل المعرفة و المهارات. و نذكر من بين أهم المناطق الحرة في الامارات العربية

1-أ- المنطقة الحرة في جبل علي: أنشئت هذه المنطقة بإمارة دبي سنة 1980، وتعتبر محورا رئيسيا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق و الغرب، و كونها نقطة تقف الملاحة لحركة التجارة العالمية و لاشك في أن استقرار اللوائح و القوانين التنظيمية و شبكات الاتصال و المواصلات و النقل المتقدمة، إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا.

1 -ب- المنطقة الحرة بعجمان: تقع هذه المنطقة بالقرب من الخليج العربي، وهو عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض و تسويق السلع و المنتجات المصنعة فيها، و تأسست سنة 1987، و تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي.

1-ج- منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي: هي عبارة عن جزيرة تقع على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي، أنشئت بموجب القانون رقم 6 لسنة 1996 و القاضي بإعلانها منطقة حرة لتداول السلع و المواد الأولية.

1- د- المنطقة الحرة بالفجيرة: تأسست سنة 1987، وقد عرفت هذه المنطقة تطورا كبيرا في مشاريعها.

1- و- المنطقة الحرة لمطار دبي: أسست المنطقة الحرة بمطار دبي في عام 1996، و تعتبر إحدى أسرع المناطق الحرة نموا في المنطقة وبوابة إستراتيجية من

[1] د حميد شوشوة، دور المناطق الحرة في الإندماج الإقتصادي المغاربي، مجلة دراسات- العدد الإقتصادي- المجلد 7 العدد 3، سبتمبر 2016 جامعة بومرداس، ص 324.

[2] ابتسام علوش قربوع، سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 55

أجل التطور بدبي و تحولها إلى مركز متميز للأعمال و التجارة و الإستثمار. تتولى المنطقة الحرة توفير كافة التسهيلات المطلوبة للشركات المتعددة الجنسيات لتمكينها من تأسيس مكاتبها الإقليمية والإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المجاورة التي تستقطب أكثر من ملياري مستهلك، يتيح موقعها الحالي الإستفادة من حركة الطيران بمطار دبي الدولي الذي يربط أكثر من 220 وجهة عبر 130 شركة طيران، بتقديمها كافة الخدمات الإدارية للمستثمرين من منصة واحدة، وتحتضن المنطقة الحرة بمطار دبي 1600 شركة من مختلف أنحاء العالم.

2- المناطق الحرة في مصر: عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد اتفاق بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس العالمية في 1902/02/01، حيث أنشئت بموجبه منطقة برية بحرية في بورسعيد، ولم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في سنة 1920، ويوجد في مصر حاليا 11 منطقة حرة بين العامة و الخاصة. تنقسم المناطق الحرة في مصر إلى نمطين أساسين هما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة.

أ- المناطق الحرة العامة: هي منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة. وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للإستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة.

ب- المناطق الحرة الخاصة: وتقتصر على مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لإقتصادياته (كالقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع متفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحري أو صوامع الاسمنت، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة مشروع كبير بحيث لا يمكن توفيرها في إحدى المناطق الحرة العامة، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، أو أن يسهم المشروع في تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة، ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة،

ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن 50% من إنتاجه.

3- المناطق الحرة في الجزائر: جاءت فكرة انشاء المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة و صدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة و تسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق الحرة على التراب الوطني و تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد و التصدير والتخزين و التحويل و إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة و بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك الجزائري، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع و الخدمات داخل الوطن، وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية، وفي إطار المشروع الوطني لإقامة مناطق حرة أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى " المنطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل" إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في الولاية، و تم رسميا إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 و تعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير و تم اختيار بلارة بحكم الموقع و الإمكانيات و الهياكل و البنية القاعدية المتوفرة في ولاية جيجل. إلا أنه ألغيت المنطقة الحرة بلارة، بموجب القانون رقم 10/06 المؤرخ في 24 جوان 2006 وفقا للسلطات الجزائرية، و إلغاء قانون 2003 بشأن المناطق الحرة في المقام الأول تزامنا مع بدء سريان اتفاق لشراكة مع الاتحاد الأوروبي و المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: أهداف و مقومات المناطق الحرة.

يختلف الهدف من إنشاء المناطق الحرة من دولة إلى أخر بحسب الغرض الذي أنشأت من أجله، فبعض الدول تبحث عن تحقيق أهداف اقتصادية و دول أخرى تحاول تحقيق أهداف اجتماعية و تحاول هذه الدول مجتمعة تعظيم الجانب الإيجابي و تلاشي الجانب السلبي من العمل بنظام المناطق الحرة.[1]

بما أن المناطق الحرة تعني التحرر من القيود الجمركية على بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق منح امتيازات جمركية غايتها تشجيع الصناعات التي تعتمد بشكل رئيسي على المواد الأولية و القطع المستوردة و على بيع المواد المصنعة للخارج، حيث كان و لازال من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق الربحية و عوائد تجارية و اقتصادية على المستوى الاقتصادي الوطني، ولعل أهم هذه الأهداف ما يلي:

- زيادة حركة التبادل التجاري و زيادة حجم الصادرات و موارد النقد الأجنبي.
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني و تنويع مصادر الدخل.
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة و تنمية و تطوير مهاراتها.[2]
- تسعى الدول من خلال انشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الاجنبية و المحلية للاستثمار في تلك المناطق، و تقدم لأجل ذلك حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية بالإضافة لتسهيلات مختلفة.
- تسهم المناطق الحرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة
- تهدف الدولة المضيفة للمناطق الحرة إلى استخدام هذه المناطق كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي.
- المساهمة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة.
- نقل التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية.
- تعزيز الروابط الأمامية و الخلفية للاقتصاد الوطني.
- توفير مخزون إستراتيجي من السلع الأساسية الضرورية في أوقات السلم.

[1] د. عبد الستار عزت عبد الستار، المناطق الحرة- دراسة تطبيقية في الجغرافيا الإقتصادية-، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى يناير 2014، ص 53

[2] د. مداحي محمد، أ. د أوسرير منور، مرجع سبق ذكره، ص 183.

- تـدفع المنـاطق الحـرة الـدول المضـيفة لهـا إلـى الاسـتفادة مـن الموقـع الجغرافـي الذي تتميز به هذه الدول.
- تسـهم المنـاطق الحـرة فـي توسـيع قاعـدة التصـنيع و تنميـة الصـادرات فـي كثيـر من مناطق العالم.[1]

مقومات إنشاء المناطق الحرة:[2]

لإنشاء منطقة حرة في بلد ما، لابد من توفر المقومات الأساسية التالية:

أ- **المقومات السياسية و الأمنية:** من أهمها

- التوافـق فـي المصـالح و السياسـات بـين اسـتراتيجيات البلـد المضـيف و شـركات دولية مدعوة للاستثمار في المناطق الحرة المزمع انشاؤها.
- تـوافر نقـاط التقـاء و مصـالح و ضـمانات كافيـة للشـركات الأجنبيـة متعـددة الجنسـيات، لزيـادة مقـدرتها التنافسـية و زيـادة أربـاح لاسـتثماراتها لأطـول مـدة ممكنـة و بأقل المخاطر
- اسـتعداد سياسـي اقتصـادي لـدى القيـادة السياسـية للدولـة للتنـازل عـن بعـض حقوقهـا السـيادية فـي المنـاطق التـي تتعـارض مـع قـانون و أنظمـة الاسـتثمار فـي المنـاطق الحـرة، و التـي تتعلـق بالضـرائب و الرسـوم الجمركيـة أو بـالقوانين و الـنظم الاقتصـادية فـي الدولـة، و التـي تتعـارض مـع قـانون و أنظمـة الاسـتثمار فـي المنـاطق الحرة.
- تـوفر المنـاخ السياسـي و الأمنـي للدولـة المضـيفة، و العلاقـات الطيبـة مـع دول الجوار لتقليل درجة المخاطرة لرأس المال المستثمر.

ب- **المقومات الاقتصادية:** من أهمها:

- تـوفر بيئـة اقتصـاد كلـي مسـتقرة نسـبيا و متحـررة مـن التـدخلات الحكوميـة، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة و نظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم.
- وجـود اشـراف و ضـوابط علـى عمـل البنـوك و أسـواق المـال و الالتـزام بـنظم المراجعة و التدقيق وفقا للمعايير الدولية.

[1] محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] د. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، د بورداش شهر زاد، مرجع سبق ذكره، ص 90

- وجود مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات و الطاقة الرخيصة أوالأسواق كأن تنتمي إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية أو في موقع إستراتيجي يطل على أسواق كبرى.

- توفر الأيدي العاملة المؤهلة و المتدربة و التخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية.

- موقع الدولة في التجارة الدولية، و تنوع صادراتها وارداتها و مدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها، ومدى توفر قواعد البحث و درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة.

ج- **المقومات التشريعية:** من أهمها:

- توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة و إدارتها و توفير المزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين.

- الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم و التقاضي و التحكيم و التعامل مع الاستثمارات الأجنبية.

- وجود نظم قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمي سلطة القانون و حقوق الملكية و العقود، و توافر الأطر التشريعية و التنظيمية التي تمنع الاحتكار في القطاع العام أو الخاص و تحد من الفساد الإداري و تعزز الانفتاح و المنافسة.

د- **المقومات العمرانية:** من أهمها:

- قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية فأغلب المناطق الحرة تتواجد في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من بالقرب من المطارات أو على الحدود بغرض خفض تكاليف النقل و اختزال الوقت.

- مناطق ذات بيئات و ظروف مناخية معتدلة نسبيا بما يساعد على إنجاز العمليات الإنتاجية وعرض السلع و الخدمات و التصدير إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية إقليميا أو عالميا.

خلاصة الفصل:

أصبحت المناطق الحُرَّةُ تَحْتَلُّ صدارةَ أساليب جَذْب و تَوْطِين الاستِثْمَارات، وأحدَ أهمِّ أَوْلَوِيَّات السياسات الاقتصادية في العَدِيد من دُوَلِ العالم –لا سيَّما العربية – مُسْتَهدِفَة من ذلك مُواكَبَةَ التَّطَوُّرَات المُتَسَارِعَة في ميادين التنمية والتقْنِيَة والمعلوماتيَّة.

و قد تَطَوَّرت فكرةُ إنشاء المناطق الحُرَّة، سواءٌ من حيث الأهدافُ، أو من حيث أماكن إقامتها و مساحتها؛ فمن حيث أهدافها: تطوَّرت من مُجَرَّد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطقَ تُقَدِّم العديدَ من الخدمات في مجال الصادرات والصناعة، أمَّا من حيث أماكن إقامتها ومساحتها، فبعد أن كانت تُقَام في مراكز خُطوط التِّجارة الدَّوْلية و بمساحات صغيرة، أصبحتْ تُقَام في أيِّ مكانٍ، وحتَّى في أماكن نائية من الدولة؛ بغرض إعمار هذه الأماكن، وتسكين الأفراد بها لتنميتها، كما أصبحت تُقَام على مساحات واسعة، ويَتِمُّ منحُ امتيازات مُتَنَوِّعة للمشروعات المُقَامة بهذه المناطق.

الفصل الثاني :

عموميات حول

التجارة الخارجية

الفصل الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية مصدرا مهما في الحصول على العملات الصعبة إلى جانب حصولها على السلع التي لا يمكن إنتاجها في الداخل، فضلا عن أنها تحتل أهمية نسبية كبيرة من الدخل المتولد من الصادرات حتى تصل النسبة إلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

المبحث الأول: الإطار العام للتجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

1-تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها "عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم"، وتهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية الدولية كحركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

كما تمثل التجارة الخارجية مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواءا في شكل سلع أو رؤوس أموال بهدف إشباع الحاجات.

يمكن القول أن التجارة الخارجية تمثل صور التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق منافع متبادلة.[2]

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع و الخدمات، وغيرها من عناصر الأنتاج المختلفة بين عدة دول لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل

[1] د.عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار الصفاء للنشر و التوزيع- عمان الأردن، سنة 2015، ص 18.
[2] شليحي الطاهر، مخبر MQEMADD، التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة باتنة1، المجلد 21، العدد 01 جوان 2020، ص 85.

التجـــاري. و تتعلـــق التجـــارة الدوليـــة بالقواعـــد المنظمـــة لإنتقـــال الســـلع و الخـــدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية و المناطق التجارية الإقليمية.

و يشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم على:[1]

- ✓ الصادرات و الواردات السلعية المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة.
- ✓ الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

تعـرف التجـارة الدوليـة علـى أنهـا:" أحـد فـروع علـم الاقتصـاد التـي تخـتص بدراســة المعــاملات الاقتصــادية الدوليــة، ممثلــة فــي حركــة الســلع و الخــدمات و رؤوس الأمــوال بــين الــدول المختلفــة فضــلا عــن سياســات التجــارة التــي تطبقهــا دول العــالم للتأثير في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول"[2].

لا ينشــأ مفهــوم التجــارة الخارجيــة إلا بــالنظر إلــى التطــور التــاريخي لنشــأة الدولــة القوميــة بحــدودها السياســية، لــذا يعــد مبــدأ اختيــار الحــدود السياســية للدولــة ركيــزة لهــا أهميــة قصــوى لفهــم طبيعــة التجــارة الدوليــة، ذلــك لأن التجــارة الخارجيــة هــي فــرع مــن فــروع علــم الاقتصــاد و الــذي يهــتم بدراســة الصــفقات الاقتصــادية الجاريــة عبــر الحــدود الوطنيــة المســتنبطة مــن التبــادلات الدوليــة، فمــثلا كانــت الهنــد قبــل 1945 تتبــادل بــين مناطقهــا وبالتــالي كانــت تجــارة داخليــة لكــن بعــد اســتقلال بــنغلاديش و باكســتان أصــبحت تجارتهــا (الهنــد) معهمــا تجــارة دوليــة بعــدما كانــت داخليــة، و أصــبحت تعاملاتهــا معهمــا فــي إطــار دولــي، و نفــس الأمــر بالنســبة إلــى الاتحــاد الســوفياتي ســابقا، كانــت تجــارة داخليــة مــع جورجيــا و كازاخســتان و أذربيجــان و غيرهــا مــن الجمهوريــات الســوفياتية الســابقة، لكــن بعــد تفكــك هــذا الاتحــاد أصــبحت التجــارة بــين

[1] . قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق- سوريا، سنة 2010، ص 13.

[2] سامي عفيف حاتم، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، نقلا عن فيروز سلطاني، دور سياسات التجارة في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2013، ص 3

روسيا و الجمهوريات المستقلة تجارة دولية و التعامل بينهم في إطار دولي، كما أن هناك حدث عكسي حيث تحولت التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عندما تحققت الوحدة السياسية و النقدية الأوروبية قبل سنوات قليلة، عندما تحولت التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، وكذا ما حدث بين الصين و هونغ كونغ[1] .....

2- الاختلاف بين التجارة الخارجية و الداخلية:[2]

يشير مصطلح التجارة الاقليمية إلى المبادلات التجارية بين أقاليم داخل الدولة أطلق عليها bertip ollin اسم التجارة المحلية أما بالنسبة للتجارة الدولية فهي تتمثل في التبادل الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، ولقد ثار النقاش بين رواد الاقتصاد عن الفرق التجارة الدولية و المحلية، حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن هناك اختلافات جوهرية محددة بين المفهومين، أما بالنسبة إلى الاقتصاديين الحديثين أمثال أولين فقد رفضوا هذه الفكرة حيث ارتأوا أن الفرق بين التجارة الدولية الإقليمية عبارة عن اختلافات في الدرجة و ليس في النوع، و فيما يلي سنعرض وجهة النظر التقليدية و الحديثة:

2-1 عدم حركية عوامل الانتاج:

لقد خصص الاقتصاديون الكلاسيك نظرية مستقلة للتجارة الدولية وهذا راجع إلى اعتقادهم بأن عوامل الانتاج تتميز بحرية و حركية تامة في الانتقال داخل الاقليم عكس الحركية على المستوى الدولي، وهذا راجع إلى الاختلاف في اللغات والمهارات الوظيفية.... إلخ.

[1] موسى سعيد مطر و أخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، سنة 2001، ص 13

[2] جيلالي مصطفى، أثر التجارة البينية على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاقيات التجارية- دراسة حالة الجزائر 2000-2020- أطروحة دكتوراه، جامعة سعيدة، سنة 2023/2022، ص 4

وهناك أيضا قيود قانونية إضافة إلى ارتفاع نفقات النقل المفروضة من طرف الدولة على حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي فضلا عن الصعوبات والمشاكل كانعدام الاستقرار السياسي.

2-2 **إختلاف النقود:** حيث لكل دولة عملتها النقدية الخاصة التي يتم تسوية المبادلات الداخلية فإن التجارة الدولية بديهيا تستلزم استخدام عملات نقدية مختلفة، و هذا من أهم العوامل التي تميز بين التجارة الدولية و التجارة المحلية إلا أن هذه الأخيرة لا تعني إتمام مبادلات تجارية دولية بمنتهى السهولة، وذلك راجع إلى الاختلافات النسبية بين قيم العملاء إضافة إلى التغير المستمر في أسعار الصرف، وذلك لأن سعر الصرف لا يتسم بالثبات و يتعرض للتغير المستمر و هذا يؤدي إلى وضع قيود كبيرة على التجارة الدولية.

3-2 **انفصال الأسواق:** إن القيود التي تضعها الدول على تجارتها الخارجية تسبب انفصال أسواق الدول عن بعضها البعض، إضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل أخرى من شأنها فصل الأسواق الدولية أيضا مثل: صعوبة المواصلات و الاتصالات واختلاف الأذواق و اللغة و العادات و التقاليد، و على الرغم من التقدم و التطور الكبير في وسائل المواصلات و الاتصالات الدولية و الاشهار و الاعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى تخفيف انفصال الأسواق إلا أن العادات و التقاليد لازالت لها كلمتها بهذا الصدد حيث مازالت تؤثر على ظاهرة انفصال الأسواق.

4-2 **إختلاف الوحدات السياسية بين الدول:** تنشأ العلاقات التجارية الداخلية بين متعاملين تضمهم حدود سياسية واحدة و بالتالي يخضعون لقانون موحد و نظم تجارية موحدة، على عكس التجارة الدولية التي تقوم بين متعاملين ينظمون لدول مختلفة لكل منها قوانين و نظمها الخاصة.

إن الفرد العادي في ممارسته النشاط التجاري محليا لا يخضع لقوانين محددة تضعها الدولة و في حالة ما إذا أراد التعامل مع أفراد يتمون إلى دولة أخرى فإنه

يتوجب عليه القيام بترتيبات قانونية و التي لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية وهذا من شأنه جعل التبادل الخارجي ذا طبيعة تختلف على التبادل الداخلي، و لا يقتصر الأمر على القوانين و القواعد التي تضعها الحكومة بل يشمل أيضا مجموعة من النظم و العادات و القواعد التي تعود أفراد المجتمع الواحد على إتباعها و ممارستها عبر قرون طويلة، وهذا ما جعلها مثل القواعد والنصوص القانونية، و يطلق عليها اسم " العرف" و عادة ما يكون هذا الأخير مستمدا من واقع البيئة المحلية و بالتالي يختلف من مجتمع إلى آخر.

2-5 **تنوع السياسات الوطنية و النزاعات القومية:** إذا كان انتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة و ما يتضمنه ذلك من قواعد و نظم متباينة يعتبر عامل من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية فإن شعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات يعتبر عامل آخر يعمق هذه التفرقة حيث لكل دولة أهداف إقليمية تسعى إلى تحقيقها و على رأس هذه الأهداف الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم حيث أنها تعامل مواطنيها بمساواة على عكس معاملة الأجانب، كما أن المواطنين يكونون حريصين على النظر بعين الاعتبار للمصالح القومية بدافع الولاء، لذا فإن الحكومات لا تعطي لعوامل الربح و الخسارة الناتجة عن التجارة المحلية نفس الأهمية التي تعيرها للتجارة الخارجية، و ذلك لأن هذه الأخيرة لها تأثير على المركز الاقتصادي في المجتمع. كذلك ترى أن الأفراد من جانبهم يكونون أكثر حرصا على اتباع سياسة حكومتهم و يكون ذلك بدافع الولاء و بناءا على هذا فإن النزاعات القومية تعتبر من العناصر التي تلعب دورا هاما في دراسة العلاقة الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: أسباب وأهمية التجارة الخارجية

إن الحجم الأكبر من التبادل التجاري يتم بين الدول الصناعية العظمى، وذلك لأن دخل معظم سكان هذه البلدان يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، و على ضوء هذا يمكننا حوصلة أهم أسباب قيام التبادل التجاري الدولي فيما يلي:[1]

- ✓ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ وجود فائض في الإنتاج.
- ✓ الحصول على الأرباح
- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ تفاوت التكاليف و الأسعار المحلية الخاصة بعوامل الإنتاج.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا.
- ✓ اختلاف عناصر الإنتاج.

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، و الجوانب و المظاهر و الأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي :

- ✓ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، و الاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

1 جيلاي مصطفى، أثر التجارة البينية على الإقتصاد الوطني في ظل الإتفاقيات التجارية- دراسة حالة الجزائر 2000-2020، سنة 2023، ص4

- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1].
- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية ، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية .
- ✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[2].
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب

2-<u>المجال الاجتماعي</u>:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي :

- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية .
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 373 .

[2] رشاد العصار وآخرون : التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 16 .

- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

3- <u>المجال السياسي:</u>

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ، ويذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود [1].

- **أهمية التجارة الخارجية:** يعتبر إعتماد النشاط التجاري على التجارة الخارجية عن خضوعه لتغيرات العوامل الخارجية، و تأثره بالتغيرات التي تحدث لدى الأطراف الداخلة في عملية التبادل التي تتم عن طريق عمليات التصدير والاستراد بتدخل مختلف الهيئات و المؤسسات الاقتصادية على مستويات مختلفة، وكل الأعمال المرتبطة بتنفيذ هذه العمليات تسمح بخلق تدفقات اقتصادية لا تحصى للتجارة الخارجية تكون مهمة لسبب واحد أساسي أنها توسع إمكانيات إستهلاك الدولة، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية في كونها تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، فالتجارة الخارجية تربط الدول ببعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستثمار و الاستهلاك، كما أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على

[1] رعد حسن الصرن : أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000 ، ص57

قدرة الدول التنافسية و الانتاجية في السوق الدولي، و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري، و ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لإكتفائها الذاتي و بفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

كما تبرز أهميته كذلك من خلال إرتباطها بالتنمية الاقتصادية، حيث تشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو، فالصادرات عامل إضافي للدخل و الواردات تساهم من المواد الأولية و المعدات و الخبرات الفنية في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، كذلك توفر بعض السلع الاستهلاكية الضرورية و هذا ما ينتج عنه إرتفاع الدخل الوطني.[1]

أهداف التجارة الخارجية: يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية فيمايلي:

أ- تصريف الفائض من الإنتاج و الإستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني و تحسين مستوى المعيشة للأفراد و توفير السلع الضرورية و الأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك من عجز في الناتج الوطني و زيادة البطالة و تخفيض مساهمة الدولة.

ب- تحقيق الإشباع من السلع الضرورية غير منتجة محليا و ذلك باستيرادها، حيث أنه و لسبب من الأسباب لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا، كاستيراد الآلات لإنشاء المصانع و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، و زيادة تصدير و تحقيق مداخيل جديدة للناتج الوطني.

ت- نقل التقنيات التكنولوجية الضرورية و الأساسية لبناء و إعادة هيكلة البنية التحتية للدولة و تغيير سياستها العامة، و الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه التكنولوجيا لتخطي هذه الفجوة القائمة بين

[1] دهان غادة، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، مكرة ماستر، جامعة مسيلة، سنة 2020/2019، ص 46.

دول العالم اليوم، ومنه تهدف التجارة الدولية إلى تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية، و الإتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، و هذا الإتجاه سيكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سيكون مكلفا أكثر.[1]

ث- من المؤكد أن التجارة الخارجية أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم بشكل أساسي و خاصة الدول النامية نظرا للأهمية التالية:

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
- توفر للأفراد مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.
- تعتبر أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على عملية التبادل
- تساهم في نشر المعرفة التكنولوجية و نقل الأفكار و الخبرة و المهارات و القدرات الإدارية و فن التنظيم و إنشاء المشروعات.
- زيادة الرفاهية الإقتصادية من خلال اشباع حاجيات الأفراد من السلع و الخدمات.
- تعتبر مؤشر على قدرة الدولة الانتاجية و التنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و مستويات الدخول فيها و كذلك قدرتها على الاستراد و انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- ومن جانب آخر ترتكز أهمية التجارة الخارجية على مبدأين مهمين هما:

1- مبدأ ندرة الموارد، 2- مبدأ التخصصية.

حيث أنه لا توجد دولة تملك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع و الخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية و التبادل سيزيد من رفاهية الشعب.

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، عمان- الأردن، سنة 2008، ص12/11.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :

1- **عوامل طبيعية:**

1. 1- **سوء توزيع الموارد الطبيعية:**

بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية ، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين ، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية ، أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها ، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي.[1]

2.1- **حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها**

والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير[2].

2- **عوامل إقتصادية:**

1.2- **التكاليف و الأسعار**

بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم ، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة

[1] د زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، سنة 2010، ص 48.
[2] د مجدي محمود شهاب : الإقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، سنة 1996 ، ص 79

وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف و الأسعار المرتفعة ، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2.2- **الرواج والكساد الاقتصادي:**

فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية ، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي[1].

3.2- **نفقات النقل:**

تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية،حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل و انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا[2].

[1] د حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر سنة 2000، ص 22
[2] د. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 66 .

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

حاول كثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وضع النظريات التي تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية، وبيان منافع قيامها على جميع الدول التي تشترك فيها، لا سيما وأن الرأسمالية تظل دائما تبحث عن الأسواق لتصريف بضائعها، ونشأت هذه النظريات ردة فعل على أفكار الرأسمالية التجارية، التي كانت تشجع الصادرات وتضع القيود على الواردات، من أجل الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، التي كانت تعد أحد مؤشرات قوة الدولة آنذاك، وسعت مختلف النظريات سواء الكلاسيكية منها أم الحديثة، إلى توضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

يجتمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، و أوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كردة فعل لأراء المذهب التجاري و التي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب و الفضة بإعتبارهما مقياسين لقوة الدولة، و قد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين و التي نادت بحرية النشاط الإقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، و القاعدة المعروفة " **دعه يعمل أتركه يمر**" الأمر الذي دفع الأفراد و الجماعات إلى ممارسة نشاطهم الإقتصادي بحرية بعيدا عن القيود و العقبات التي تفرضها الدولة عليهم و على التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين

التقليديين أمثال سميت، ريكاردو، جون ستوارت ميل... إلخ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية و القيود على التجارة الخارجية.[1]

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع.[2]

1- نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث

يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة للتبادل فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان ثروة الأمم التي تعتمد على ما لديها من ذهب و فضة و ما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب و الفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية و يستدعي أن تحقق الدولة فائض في ميزانها التجاري أي أن تفوق صادراتها وارداتها و يدفع الفرق بالمعدن النفيس و يلزم لتحقيق الفائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

أ- الفترة الأولى: تعرف بفترة السياسة المعدنية و يستدعي إحتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس و إخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

ب- الفترة الثانية: إكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد، إذا لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة في كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج على أن تكتفي بالرقابة غير مباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

[1] د علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2007، ص 36

[2] د عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص 111.

ت- الفترة الثالثة: اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، و على ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

2- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

نشر ريكاردو كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي و الضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى عصرنا الحاضر، و يطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية[1] و وضع هذه النظرية و أكملها جون ستيوارت ميل و آخرون طبقا لهذه النظرية و في ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى و تقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، و يتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما، و ليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية و شمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الانتاج بين البلدان المنتجة و يستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات[2]:

- ✓ وجود دولتين و سلعتين في التبادل التجاري.
- ✓ تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- ✓ حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة.
- ✓ عدم قدرها على التنقل ين الدول.
- ✓ ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، و هذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

[1] ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation »op.cit., 2004 page 279.
[2] PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, page 18

✓ انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية.

3- <u>نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:</u>

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، الذي ساهم في الإجابة على التساؤلات السابقة إذ ألف كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى[1]. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، فالنسبة لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي[2]. فأكد أن الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد المعدل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، وهو المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية، و توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الإقتصادية و السياسية، فكلما إقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، كما دعت إلى التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي. ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخرى دون أن تؤثر عليه نظرا لارتفاع مستوى المعيشة و ضخامة طلبها في الدولة الكبيرة، ولقد تعرضت للنقد فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل دولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل

[1] سامي خليل ، الإقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية مصر، سنة 2001، ص 70

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، سنة 2006، ص 58

الدولي يعد قيدا على ذلك النظرية فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟.

وهو السؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

قامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس أن نظريات التجارة الكلاسيكية وضحت قيام التجارة الدولية، و لكنها لم تفسر لماذا تختلف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين مختلف البلدان، قدم كل من الاقتصاديين (هكشر) و(أولين) من السويد تفسيرا لهذا الاختلاف، لذا سميت بالنظرية السويدية أو نظرية هكشر– أولين Theory Ohlins Heckscher، و ترجع هذه النظرية سبب اختلاف النفقات النسبية إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بالدرجة نفسها في جميع الدول، و يترتب على تفاوت درجة توافر عناصر الإنتاج بين الدول، اختلاف أسعارها من دولة إلى أخرى و هو ما يوجد الاختلاف في التكاليف النسبية لها، وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر إنتاجي ما بالمعادلة الآتية :

الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج=(عرض هذا العنصر)/(عرض عناصر الإنتاج).

و بهذا فإن كل بلد يتمتع بميزة نسبية عندما ينتج و يصدر السلعة التي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها و بالمقابل لن يقدم على إنتاج السلعة التي لا يتمتع بوفرة عناصر إنتاجها، فيقوم باستيرادها من الدول الأخرى التي فيها وفرة. و هو ما يؤدي إلى قيام التجارة الدولية للحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

يرجع سبب ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الإقتصاديين السويديين **إيلي و هكشر** في كتاب بعنوان "**أثار التجارة الخارجية على التوزيع**" الذي صدر سنة 1919، و إلى تلميذه "**برتل أولين**" و الذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتاب بعنوان " **التجارة الإقليمية و التجارة الدولية**" الذي أصدره سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.[1]

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار ، ترجع نظرية هكشير- أولين إلا أن التجارة الدولية تعود إلى إختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات، و أن ما يؤثر على نفقة الإنتاج-أي على سعر عناصر الإنتاج- يؤثر على سعر السلع المنتجة سواءا كان التبادل في الداخل أو في الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول و ليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

لغز ليونتيف كنقد لنظرية هكشير أولين: في مقال نشره سنة 1954، ذكر ليونتيف أن هناك فكرة واسعة الإنتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية العالم، وملخص هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة رأس المال، وحسب نظرية هيكشر و أولين فإنها تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد سلعا كثيفة العمل.[2]

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، المعمورة، مصر، سنة 1999، ص 144
[2] شريف علي الصوص، التجارة الدولية (أسس و تطبيقات)، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2012، ص 33

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية

لقد تعرض الباحث الإقتصادي في الفترة مابعد الكلاسيك و النيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، وذلك بهدف إعطاء تحليل و تفسير أقرب للعناصر التي تتحكم في التبادل التجاري الدولي، ومن أهم العوامل التي تم التطرق إليها: الطلب، التطور التكنولوجي، اليد العاملة المؤهلة.

1- نظرية لينـدر للتجارة الدولية 1961: يعتبر الباحث السويدي ستيفان ليندر من الباحثين الأوائل الذين أبرزوا دور الطلب في تفسير التجارة الدولية و ذلك في نظريته تشابه الطلب، والتي تقوم على إفتراضين هما:

- احتمال تصدير بلد لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة.
- مجموعة السلع في الأسواق المحلية يعتمد على معدل دخل الفرد.

و لقد أشار ليندر إلى نقطة مهمة أهملها كل من الكلاسيك و النيوكلاسيك و هو كون التجارة الدولية لا تقوم بين دول متجانسة و إفتراض ذلك يعتبر خطأ لأنه هناك دول نامية و دول متقدمة و أن درجة التخصيص في هذه الدول تختلف، كما أنه فرق بين نوعين سلع المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية فهو لا يختلف مع نظرية هكشر- أولين أما فيما يخص السلع الصناعية فيرى أن هناك عوامل أخرى تحدد الصادرات و الواردات وعلى رأسها عامل المخاطرة بسبب المعرفة غير الكاملة عن الأسواق الخارجية مما يجبر البلد على التوجه إلى الأسواق المحلية. وهناك عامل آخر وهو الذي بنيت عليه نظرية ليندر ألا و هو الطلب المحلي على السلعة و الذي يعتبر حسب رأي ليندر أنه العامل الأساسي لإحتمال أن تكون السلع موجهة إلى التصدير.[1]

[1] جيلالي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2-نموذج الفجوة التكنولوجية:

وضع بوسنر هذا النموذج سنة 1961، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة و خطوات إنتاجية جديدة، و هذا يعطي للمنشأة المخترعة و الدولة ميزة إحتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة و تقليد هذه السلعة[1]، و لقد أشار بوسنر في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية إلى مصطلحين هما:[2]

2-1 **فجوة الطلب:**

تشير إلى الفجوة الزمنية بين تاريخ تقديم الإبتكار لأول مرة و اللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للإستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عند بداية البلد المبتكر بتصدير هذه السلعة إلى الدول الأخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول بوجود منافسة.

2-2 **فجوة التقليد:**

تشير إلى الفترة التي تفصل بين إنتاج السلعة المبتكرة لأول مرة و إنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات البلد المبتكر بالتراجع و يحل محلها الإنتاج المحلي المقلد، و يتخلف المدى الزمني للفجوتين حيث تكون فجوة التقليد أطول من فجوة الطلب و الفترة التي بين الفجوتين تسمى الفجوة التكنولوجية.

3- **نموذج دورة حياة المنتوج:** تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج كنظرية مكملة لتحليل " بوسنر" حيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتوج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

تحليل فرنون: طورت نظرية دورة حياة المنتوج من طرف عدة إقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى vernon1966، حيث يفترض هذا الأخير بأن

[1] سامي خليل، الإقتصاد الدولي ، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة 2001، ص 260.
[2] جيلالي مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة و تصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، و ذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج، ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، و بحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، و باكتسابها الخبرة و المهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة.[1]

[1] رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، سنة 2009، ص 85.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات، و يرجع سبب تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى أسباب متعلقة بمحدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة في اشباع الحاجات الانسانية المتجددة و المتداخلة والمتزايدة.

كما تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات ، فهي تعبر عن قدرة الدولة الانتاجية و التنافسية في الاسوق الدولي من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن قدرتها في الاستيراد، مما يؤثر على الميزان التجاري من خلال دول العملة الصعبة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للمناطق

الحرة العربية

تمهيد

بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية مطلع عام 1998، ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية المتسارعة في التفكير الجاد و زيادة حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية، و الاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. ومن أبرز تلك التطورات ظهور النظام التجاري الدولي الجديد، بإقرار إتفاقيات التجارة الدولية، و إنشاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ و إدارة هذه الاتفاقيات و الاشراف على المفاوضات التجارية متعددة الاطراف. و تسعى هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق العالمية دون أي قيود جمركية وفتح مجال المنافسة فيها وفقا لجودة المنتج و السعر.

المبحث الأول: الإطار القانوني للمنطقة الحرة العربية وانضمام الجزائر إليها

المطلب الأول: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية[1]

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم و تنظم مجريات ذلك النظام. و بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها و تنظم العمل في إطارها، وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

تشكل اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنظمة التجارة العربية. أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، و دخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها. و قد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " إعفاء السلع الزراعية و الحيوانية ، و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية، و السلع نصف المصنعة، و السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأ في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد" كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، و يقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، ص 1.

بين الدول العربية للمنتجات العربية"، و تعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول و الأساسي للانضمام للمنطقة.

ولم تمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، و ارتأى البعض إخضاعها للتخفيض التدريجي.

ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصا من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة. ومن خلال التركيز على معالجة العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقية تمت صياغة ما تم التعارف على تسميته بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مراعيا الجوانب التالية:

1. أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع و احتياجات مختلف الدول العربية و مع أحكام منظمة التجارة العالمية خاصة و أن عددا من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها.
2. أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل و جدول زمني محدد لإنشاء المنطقة، و تتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي، استنادا إلى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في الآتي:

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، و الذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال العشر سنوات

تبدأ من 1998/1/1 و تنتهي في 2007/12/31 و يمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قد تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة بناءا على توجيهات من القمة العربية في عمان عام 2000 ليتم ذلك مع مطلع عام 2005. وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عام 2004 و مطلع عام 2005 إلى 20 في المائة في كل منهما.

- لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- مراعاة الأحكام و القواعد الدولية الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية و الدعم و الإغراق و الخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ و فض أي منازعة تنشأ عند التطبيق من خلال لجان مختصة. وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة.

المطلب الثاني: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية

إن وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية لمعالجة الخلافات و التجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة و تفعيل التعامل في إطار المنطقة لذا كان لابد من العمل على وضع آلية محددة وواضحة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة على أن تتسم الألية بالنزاهة و سرعة البث في النزاعات التي تعرض عليها حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر. و قد تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع " لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى". ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة هو السرعة في البث في المنازعات و من خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيدة و النزاهة. كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية سواء في مجال السلع أو الخدمات بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري و برنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حاليا إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، و قد استندت اللائحة على ثلاثة نصوص أساسية وردت في:

- اتفاقيه تيسير وتنميه والتبادل التجاري بين الدول العربية ما ورد في نص المادة 13:

– "تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله ان يحيلها الى لجنه او لجان فرعيه يفوضها بغرض اختصاصاته، له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية و ملحقاتها، و يحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع"

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية– ما ورد في الفصل السادس و في لائحة محكمة الاستثمار العربية المنشأة في إطارها (المواد 25 وحتى المادة 36 من الاتفاقية و ملحق الاتفاقية)

– البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية– ما ورد في الفقرة السادسة من البرنامج والتي تنص على:

– "تماشيا مع المادة 13 من اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية يتم تشكيل لجنه لتسويه المنازعات في كافه القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك اي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج".

وهـذا يعنـي ان السـند القـانوني للائحـة ينطلـق مـن اتفاقيـه جماعيـه تمـت المصـادقة عليهـا مـن قبـل المؤسسـات التشـريعية فـي الـدول الاعضـاء بالمنطقـة ممـا يعطيهـا القـوة فـي التنفيـذ ولقـد تـم فـي اللائحـة بلـورة النصـوص المشـار اليـه انفـا فـي اجراءات تحدد المراحل المختلفة لفظ المنازعات

تبـدا اولـى مراحـل معالجـة الشـكاوي بشـان النزاعـات التـي قـد تنشـا مـن خـلال نقـاط الاتصـال فـي الـدول الاعضـاء حيـث تـم فـي كـل دولـه عضـو تحديـد جهـة معينـه ووزارة و تسـميه اثنـين مـن كبـار المسـؤولين فيهـا كمسـؤولين عـن نقطـه الاتصـال فـي الدولـة تكـون مهمـة بالإضـافة الـى محاولـة معالجـة الشـكاوى اجـراء اتصـالات مـع كافـة الجهـات المعنيـة بتطبيـق الالتزامـات المتعلقـة بالمنطقـة داخـل الدولـة سـواء كـان جـاد حكوميـة او قطـاع خـاص و كـذلك اجـراء الاتصـالات مـع وسـائل الاعـلام للتعريـف بالمنطقـة والفـرص التـي تتحهـا وتتـوفر لـدى كافـه الـدول الاعضـاء قائمـة بأسـماء مسـؤولي نقـاط الاتصـال فـي الـدول المختلفـة و عنـاوينهم، ممـا يسـهل الاتصـال بهـم بكافـة الوسـائل المتاحـة وتتـولى نقطـة الاتصـال معالجـة موضـوع الشـكاوى وتسـويته وديـا وعلـى وجـه السـرعة و خـلال فتـره زمنيـة لا تتجـاوز الاسـبوعين وذلـك مـن خـلال اجـراء الاتصـالات اللازمـة مـع الجهـات المعنيـة داخـل الدولـة او مـع نقطـة الاتصـال في الدولة الاخرى المشتكى عليها.

و اذا لـم يـتم معالجـه موضـوع النـزاع او الشـكوى مـن خـلال نقـاط الاتصـال يمكـن لطرفـي النـزاع اللجـوء الـى التوفيـق او التحكـيم وفـي حالـه اللجـوء الـى التوفيـق يمكـن لطرفـي نـزاع الاتفـاق علـى مـن سـيتولى التوفيـق بينهمـا وتزويـده بكافـة البيانـات والمعلومـات التـي تسـاعده فـي مهمتـه وتنحصـر مهمـة الموفـق فـي التقريـب بـين وجهـات نظـر طرفـي النـزاع و تقـديم الاقتراحـات لتسـاهم فـي حـل النـزاع و تلقـي القبـول مـن قبـل الطرفين هذا وقد اعطيت للموفق فترة ثلاثة أشهر للانتهاء من مهمته.

و في المرحلة الثالثة و هي التحكيم يتم اللجوء اليه في حالة فشل الموفق في معالجة موضوع النزاع او في حالة عدم اتفاق اطراف النزاع على اللجوء الى التوفيق واختيارهما التحكيم مباشره و تبدا اجراءات تحكيم عن طريق اخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم الى اطراف النزاع الاخرى و يتم في الاخطار تحديد طبيعة النزاع و القرار المطلوب صدوره كما يسمى المحكم معين من قبله ويجب على الطرف الاخر وخلال 30 يوما تسمية المحكم الذي يعنيه و يتم اختيار حكم المرجح بالاتفاق بين الطرفين او من قبل الامين العام لجامعة الدول العربية، و يكون رئيسا لهيئة التحكيم و له صوت مرجح عند تساوي الاصوات كما يمكن ان تكون هيئة التحكيم من عدد اكبر من هذا العدد باتفاق اطراف النزاع على ان يكون عدد محكمين الذين يعنيهم كل طرف متساويا بالإضافة الى حكم المرجح رئيس هيئة التحكيم و تم تحديد الفترة الزمنية لإنهاء اجراءات تحكيم ثلاث اشهر كحد اقصى كما يشترط في اعضاء هيئة التحكيم ان يكون من كبار رجال القانون و القضاة و لهم اطلاع واسع في مجال التجارة و الصناعة و يقوم المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باختيار قائمة للمحكمين من خلال مختلف الدول العربية و من بين رجال القضاة و القانون و يتم اللجوء الى هذه القائمة لاختيار المحكمين من قبل اطراف النزاع و قد عالجت اللائحة كافه التفاصيل المتعلقة بسير اجراءات التحكيم و مكانة و كيفية صدور الحكم و القاب المحكمين الى اخره و من المهم الإشارة الى ان الحكم الذي يصدر عن هيئة التحكيم يعتبر حكما نهائيا و يجري تنفيذه مباشرة كما لو كان صادرا من محكمة وطنية مختصة و اذا اختبر اكثر من 30 يوما دون تنفيذ حكم هيئة التحكيم يتم رفع الامر الى محكمة الاستثمار العربية

و يتم اللجوء الى محكمه الاستثمار العربية اذا لم تتفق اطراف النزاع على اللجوء الى التوفيق او التحكيم او عند عدم التمكن من تنفيذها ما يتم التوصل اليه من القرارات في اطار التوفيق او التحكيم او في حالة فشل هيئه التحكيم او الموفق

في اصدار الحكم او القرار خلال الفترة الزمنية المحددة و قد حددت لائحة محكمه الاستثمار العربية تفاصيل الاجراءات ذاتية يتم اتباعها في المحكمة و كيفيه صدور الحكم.

و تجدر الإشارة الى ان طبيعة النزاعات التي نشأت حتى الان في اطار منطقة التجارة الحرة العربية نزاعات بسيطة ترتبط بصوره رئيسية بعدم الالتزام بتطبيق تخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية او عدم الاعتراف بشهاده المنشأ عدم دقة البيانات الواردة فيها و قد امكن معالجه كافه هذه الشكاوى من خلال النقاط الاتصال الا انه مع اتساع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية فمن المتوقع ان تتهدد وتتعقد القضايا المرتبطة بمنطقة تجارة الحرة العربية الكبرى وان تشمل قضايا تتعلق بالإغراق و الدعم و قواعد المنشأ و هذه موضوعات يجب الاهتمام بها من قبل رجال القضاء و القانون في الدول العربية ليكونوا اكثر استعدادا للتعامل معهم كما يتطلب الامر كذلك تدريب و تأهيل العاملين في القطاع التجاري في الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم و الاغلاق و التي تشكل حاليا اهم مجالات النزاع و القضايا بين الدول و في اطار منظمة التجارة العالمية وتتولاها مكاتب قانونية مختصة و بتكلفة عالية.

ان موضوع فضل المنازعات من الموضوعات الضرورية و الهامه لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزياده فعاليتها في تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية و لابد من التعريف بهذه الالية للفضل في المنازعات و كسب ثقة المتعاملين في المجال التجاري في فعالية هذه الالية من خلال الالتزام بتنفيذ الاحكام التي تصدر عنها وسرعة البث في النزاعات التي تحال اليها.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية

قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في اوت 2004[1] و في سنه 2007 اعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية و الاجتماعية بالرياض الانضمام الرسمي لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية كوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة. وتقدمت الجزائر بملف الانضمام لمنظمه التجارة العربية الحرة لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 و ابتداءا من 01 جانفي 2009 اصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية اعضاء المنطقة تستفيد من الاعفاء الكامل من الحقوق الجمركية.

من اجل التطبيق الصارم و الموحد لأحكام منظمة منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى تم وضع مجموعة من الاحكام حيث:[2]

- كل المنتجات التي لها صفه المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر و الدول العربية الاعضاء بالمنطقة في اطار نظام تعريفي تفضيلي باستثناء المنتجات المستثناة من المنطقة لأسباب دينية صحية امنيه و بيئية.
- كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة و التي منشأها احدى الدول العربية الاعضاء بالمنطقة عند استيرادها من الجزائر تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية و الرسوم ذات الاثر المماثل ابتداء من الفاتح جانفي 2009.
- تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة من نفس النظام التجديدي عند استيرادها من طرف دوله عربية عضو بالمنطقة فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية و الرسوم ذات الاثر المماثل.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادر بتاريخ 2004/08/08 ، ص 5
[2] المنشور الوزاري رقم 1769، الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 03 ديسمبر 2008

- ان التفضيلات التعريفية و التجارية الممنوحة بين الجزائر و الدول العربية في اطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشاؤها الجزائر او هذه الدول.

ولعل من بين اهم الاهداف التي دفعت بالجزائر الى الانضمام الى المنطقة هي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع و ولوج المنتجات الجزائرية للأسواق العربية و الرفع من وتيرة التصدير خارج قطاع المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية و الشراكة.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية و ضمان استقرار الاسعار و وفرة المنتوج

مع انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اصبحت السلع المتبادلة بين الجزائر و دول المنطقة لا تخضع لأي رسوم جمركية.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للصادرات و الواردات العربية

يعد اقتصاد الدول النفطية بشكل عام و اقتصاد الدول العربية بشكل خاص اقتصادا منفتحا عن العالم الخارجي اذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) الى مستويات مرتفعة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعود هذا الى الزيادة المستمرة في نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك في ظل الارتفاعات متواصلة و غير مسبوقة في اسعار النفط في الاسواق الدولية خلال السنوات القليلة الماضية.

المطلب الأول: تحليل مؤشر الانفتاح التجاري

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ وذلك لأن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام, كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعري الانفتاح التجاري ؛ وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به.

و يُعبر عن الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، و السياسات التنظيمية و السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين".[1]

[1] عبدوس.ع، سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2011، ص 14.

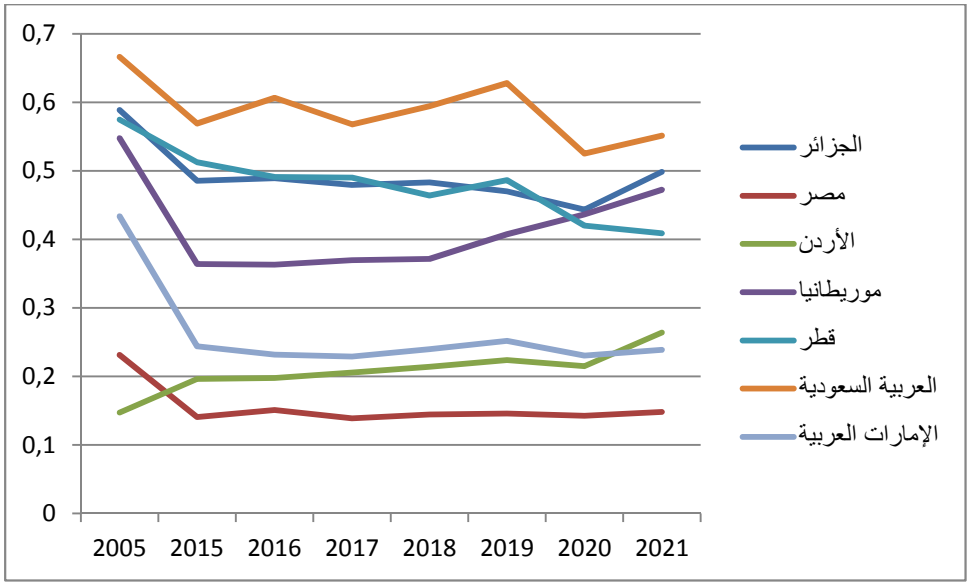

الشكل رقم 01: يمثل تطور مؤشر انفتاح بعض الدول العربية خلال الفترة 2005-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

من خلال الرسم البياني الموضح أعلاه نلاحظ أن مؤشر انفتاح الاقتصاد الجزائري بدأ بالتراجع حيث سجل في سنة 2005 ما قيمته 0,6 ليبدأ بالانخفاض إلى أن وصل إلى 0,45 في سنة 2020 ومن ثم بدأ في التعافي نسبيا و ارتفع إلى 0,45 في سنة 2021 بفضل بعض الاصلاحات التي طرأت على الاقتصاد الوطني، ومن خلال مقارنة مؤشر انفتاح الاقتصاد الجزائري مع مجموعة من مؤشرات انفتاح بعض الدول العربية يتضح لنا جليا أن هذا الأخير يعتبر ثاني أفضل مؤشر بعد مؤشر انفتاح اقتصاد المملكة العربية السعودية، و هذا راجع إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية و النصف مصنعة بالإضافة إلى التوجه إلى تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الصناعات التحويلية و تشجيع القطاع الفلاحي من خلال تصدير المنتجات الفلاحية و التحويلية نحو البلدان العربية خاصة الإمارات العربية المتحدة، كما نلاحظ أن مؤشر انفتاح الاقتصاد المصري يعتبر الأضعف من بين مؤشرات انفتاح الاقتصاديات العربية محل الدراسة كون هذا الأخير يعتمد بشكل على السياحة و الفلاحة بالإضافة إلى النمو الديمغرافي الذي تعرفه مصر و الذي يتطلب واردات كبيرة لتلبية حاجيات السكان.

المطلب الثاني: تنويع الصادرات في الدول العربية.

يمكن ان يكون التوسع في التصدير اما من خلال المنتجات الجديدة والاسواق الجديدة او من خلال المنتجات الحالية و من ثم يفهم تنويع الصادرات على انه التوسيع للصادرات بسبب المنتجات الجديدة او الاسواق الجديدة وهو هامش واسع النطاق و يتضمن ايضا تصدير منتجات جديده الى الاسواق القديمة و المنتجات القديمة الى الاسواق الجديدة و منتجات جديده إلى اسواق جديده.

ويمكن ان نقول ان تنويع الصادرات يشير الى مجموعه السياسات التي تهدف الى تغيير اجراءات في التصدير الحالي بإدخال منتجات جديده الى سله التصدير والوصول الى اسواق جديده.

عاده ما يؤدي تنويع الصادرات الى احداث تغيير هيكلي حيث تنتقل البلدان من انتاج السلع للدول الفقيرة وتصدير مواد خام الى انتاج السلع للدول الغنية وتصدير مواد مصنعه وذلك لا يأتي الا باتباع سياسات ممنهجة ذات اهداف استراتيجية.

- **مؤشرات تنويع الصادرات:**

يقاس تنويع الصادرات بمؤشرات احصائية عديدة، نذكر منها:

-مؤشر (هرفندل هيرشمان Herfindahl_hirshman)

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبه وبنيه المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيبه ظاهره ما ولإبراز المتغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها وقد صمم اصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة او في قطاع معين و استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال ثمانيات لقياس مدى الاحتكار في صناعه معينه او قطاع معين كما استخدم في هذا المؤشر من قبل منظمه الامم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Xi\ /X)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

(n): عدد النشاطات,

(xi): قيمة المتغير في النشاط i

(x): القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات,

تتراوح قيمة معامل هرفندل هيرشمان Herfindahl_hirshman بين 0 و 1 صحيح أي: $(0 \leq H \leq 1)$، إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل للاقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد، هذا يعني أن النشاط متركز في نوع واحد من النشاطات الاقتصادية[1]

البلد	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	0,812213388	0,782279769	0,814153672	0,805087216	0,808245484	0,815716068	0,845396112	0,825196745
مصر	0,605361263	0,571517876	0,585908709	0,575491364	0,576888667	0,584112555	0,593122256	0,587724992
الاردن	0,608723133	0,64589902	0,665020009	0,667434198	0,644679367	0,631006883	0,65212623	0,680316779
موريطانيا	0,841568376	0,857335792	0,827636949	0,853378161	0,864800709	0,869152307	0,878893266	0,907646628
قطر	0,782977499	0,813956847	0,818256992	0,806921419	0,785141926	0,798862673	0,808733813	0,804477858
السعودية العربية	0,770317949	0,766917099	0,776736688	0,763495837	0,76341196	0,787686247	0,764284034	0,764477843
الامارات العربية	0,573855408	0,532966491	0,561630844	0,52838202	0,516928879	0,532993017	0,532417976	0,538250916

الجدول رقم 02: يمثل قيم مؤشر تنويع الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 2005-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر تنويع الصادرات في الجزائر يقترب من الواحد، وهذا راجع إلى كون الجزائر تعتمد في صادراتها على الموارد النفطية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، أي النشاط الاقتصادي متركز على نوع واحد في عملية التصدير على اعتبار أن الجزائر تعرضت إلى عدة أزمات اقتصادية أدت إلى اقتراب هذا المؤشر من الواحد، و يرجع هذا التدهور إلى تراجع التصنيع منذ بداية الثمانينات بالإضافة إلى المديونية و السياسة الاقتصادية التي فرضها

[1] ممدوح الخطيب، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال، جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض سنة 2014، ص9.

صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول على قروض من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات بالإضافة إلى عدم الجدية في إيجاد بدائل حقيقة للصادرات النفطية التي تجاوزت نسبتها 97% من إجمالي صادرات الجزائر بالرغم من وضع العديد من النماذج الاستثمارية مثل القرض المصغر، و برامج الصندوق الوطني لتأمين البطالة إلا أن هذه المشاريع لم تحقق الغاية المرجوة منها للابتعاد عن التبعية النفطية على عكس الاقتصاد الإماراتي و الذي يقترب مؤشر تنويع صادراته من الصفر نوعا ما، وهو ما يدل على وجود أنواع من الأنشطة التي أدت إلى تنوع الاقتصاد الإماراتي على غرار السياحة و الصناعات التحويلية.

- **تطور عدد المنتجات المصدرة:**

البلد	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط المواد المصدرة
الجزائر	108	91	93	108	122	116	113	108	107
مصر	237	245	243	244	238	234	238	236	239
الاردن	200	210	207	208	207	213	213	222	210
الكويت	223	214	215	224	221	221	219	235	222
ليبيا	113	105	75	97	80	105	83	103	95
موريطانيا	33	78	65	65	86	63	84	108	73
قطر	164	196	195	185	198	203	209	211	195
السعودية العربية	248	245	245	245	245	242	248	251	246
تونس	200	211	215	213	218	218	223	221	215
الامارات العربية	257	258	258	259	258	257	257	255	257

الجدول رقم 03: يمثل عدد المنتجات المصدرة من بعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

من خلال مجموع المواد المصدرة، تعتبر الجزائر من بين الدول الضعيفة في عدد المواد المصدرة خلال السنة، حيث يبلغ متوسط المواد المصدرة في السنة 430 مادة خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2021، مع قيمة قصوى بلغت 122 خلال سنة 2018، و قيمة دنيا بلغت 91 سنة 2015, بالعكس من ذلك بلغ متوسط المواد المصدرة في دول عربية أخرى ما يقارب 257 في دولة الإمارات العربية المحتدة، السعودية 246، مصر 239، الكويت 222، الأردن 210، وذلك راجع إلى اهتمام هذه الأخيرة بتنويع و تشجيع الاستثمار خارج المحروقات.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر قيمة الصادرات و الواردات للدول العربية

1) **مؤشر قيمة الصادرات:** يقيس هذا المؤشر قيمة الصادرات بالنسبة إلى سنة الأساس. تشير القيم الأعلى إلى نمو قيمة الصادرات.

البلد	1995	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	46,56196	208,8049	157,358	136,288	159,7319	189,7166	162,603	108,0146	166,5813
مصر	65,10059	244,7317	404,6445	482,7152	485,2929	523,5796	549,5273	504,7395	826,8821
الأردن	93,17168	226,5098	412,4464	397,4743	395,5178	408,091	437,9487	418,2589	492,7188
الكويت	65,78	230,8525	278,4638	238,0786	283,0586	370,1288	331,7704	206,4001	324,7983
ليبيا	70,52823	246,4205	89,52174	53,15354	148,2468	234,4131	217,9342	57,78993	227,7807
موريطانيا	137,7064	176,2976	516,6037	457,6691	561,0811	578,6866	639,2147	797,8106	1224,86
قطر	30,68103	222,2011	672,5123	494,2956	582,1814	732,3151	629,075	444,2311	752,1415
السعودية العربية	64,49867	232,926	262,3644	236,6233	285,9324	379,4302	337,1914	224,0876	355,979
تونس	93,5923	179,3732	240,5653	231,994	242,7962	265,5439	255,2667	235,8692	285,2732
الإمارات العربية المتحدة	56,91539	235,3494	602,9396	592,0118	629,2796	778,4935	781,4306	672,8106	853,1307

الجدول رقم 04: يمثل قيم مؤشر قيمة الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

من خلال الجدول يتضح لنا أن: مؤشر قيمة الصادرات للجزائر له اتجاه متقلب على مر السنين، حيث شهد زيادة نوعية سنة 2005 مقارنة مع سنة 1995، حيث ارتفع إلى 208,8049، تلاها انخفاض و انتعاش من الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، حيث بلغ ذروته خلال هذه الفترة سنة 2018 إلى ما قيمته 189,7166، كما سجل أدنى مستوى له سنة 2020 بقيمة قدرها 108,0146. أما بالنسبة للدول العربية كمصر، الأردن، موريتانيا، السعودية العربية، الإمارات العربية المتحدة، فقد شهدت نموا ثابتا في قيمة الصادرات من 1995 إلى سنة 2021 مع بعض التقلبات الطفيفة، مما يشير إلى اتجاه إيجابي في قيمة الصادرات. مع الإشارة إلى أن دولة موريتانيا عرفت نموا كبيرا و ايجابيا في قيمة الصادرات و الأعلى من بين الدول العربية محل الدراسة، حيث تضاعف هذا المؤشر بمقدار تسعة مرات خلال هذه الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2021، أما فيما يخص كل من الكويت، ليبيا، قطر، تونس فقد شهدت نمطا مختلفا مع

تقلبات، حيث بلغ المؤشر ذروته بالنسبة للكويت و قطر سنة 2018 بمقدار 370,1288، 732,3151 على التوالي. أما بالنسبة لدولة ليبيا فقد شهد المؤشر انخفاضا حادة خلال سنة 2016، حيث تراجع إلى 53,15354، ليعاود الارتفاع من الفترة 2017 إلى 2021 ليبلغ ذروته سنة 2018 بقيمة 234,4131. ومن الملاحظ عن مؤشر قيمة الصادرات بالنسبة للدول العربية محل الدراسة هو تراجع قيم هذا المؤشر سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، و هو ما يفسر قيمة الصادرات، و الذي يكون قد تأثر بجائحة كورونا.

2) **مؤشر قيمة الواردات:** يمثل هذا المؤشر قيمة الواردات بالنسبة إلى سنة الأساس. تشير القيم الأعلى إلى نمو قيمة الاستيراد.

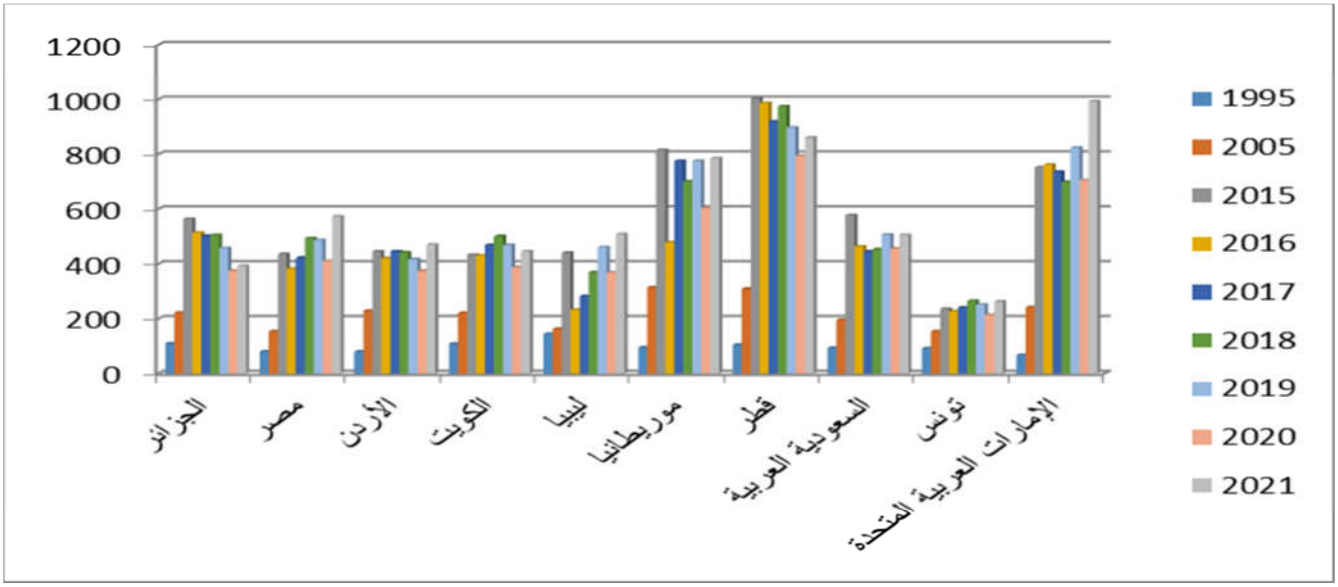

الشكل رقم 02: يمثل تطور مؤشر قيمة الواردات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/ و برنامج Excel

من خلال الرسم البياني يمكن تحليل مؤشر قيمة الواردات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2021 على النحو التالي:

1- بالنسبة للجزائر فإننا نلاحظ أن مؤشر قيمة الواردات عرف زيادة كبيرة من الفترة 1995 إلى سنة 2016 ليبلغ ذروته سنة 2015 بقيمة قدرها

563,7553، ثم بدأ بالتراجع مسجلا أدنى مستوى له سنة 2020 بقيمة قدرها 375,0082.

2-فيما يخص كل من مصر، الأردن، الكويت، السعودية العربية، تونس فإننا نلاحظ نموا ثابتا في مؤشر قيمة الواردات في الفترة من 1995 إلى سنة 2021، مع بعض التقلبات، حيث تضاعف هذا المؤشر من ثلاثة إلى أربع مرات بالنسبة لهاته الدول، و هو ما يشير إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات.

3- أما بالنسبة لدولة ليبيا فقد شهدت تقلبات كبيرة في مؤشر قيمة الواردات حيث ارتفع بوتيرة بطيئة من سنة 1995 إلى 2005، ليعرف ارتفاعا ملحوظا من سنة 2005 إلى سنة 2015، ليشهد انخفاض إلى النصف تقريبا سنة 2016، ثم بدأ بالارتفاع تدريجيا في الفترة 2016_ 2021 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2021 بقيمة قدرها 508,3494.

4- فيما يخص كل من دولة موريتانيا، قطر، الإمارات العربية المتحدة فقد تعرف مؤشر قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا و ملحوظا في الفترة 1995 إلى 2021، مع بعض التقلبات الطفيفة، حيث سجل هذا المؤشر أعلى مستوى له في كل من دولة موريتانيا و قطر سنة 2015 بقيمة قدرها 815,3707، 1002,782 بالترتيب، أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد سجل مؤشر قيمة الواردات أعلى مستوى له سنة 2021 بقيمة قدرها 992,6892.

3) مؤشر حجم الصادرات و الواردات:

أ_ **مؤشر حجم الصادرات:** يقيس هذا المؤشر حجم الصادرات بالنسبة إلى سنة الأساس. تشير القيم الأعلى إلى نمو حجم الصادرات.

البلد	1995	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	70,54843	104,3066	73,12795	80,67934	77,51192	72,98057	69,38875	64,5608	55,53366
مصر	65,10059	158,2806	189,6087	233,8629	219,3985	215,6366	235,5626	218,6745	245,1879
الأردن	83,93845	173,0635	183,4895	186,5152	188,3202	181,0138	217,8513	210,5266	224,3641
الكويت		126,067	146,1549	148,5036	144,255	150,9602	146,3195	121,8949	120,7041
ليبيا		125,1787	41,36349	29,91712	67,80466	81,35477	83,3662	34,94124	81,61124
موريطانيا	99,06936	122,668	245,8501	214,5403	237,7165	241,2337	236,7437	266,4795	316,2353
قطر		120,2197	358,7439	344,4773	327,3647	332,1853	366,0183	321,4896	222,189
السعودية العربية	104,0301	134,42	149,2182	161,1147	155,6049	162,0874	157,4969	152,2219	172,8154
تونس	82,09851	124,9977	143,0262	139,6608	141,0707	144,3501	144,4782	132,8471	149,878
الإمارات العربية المتحدة		151,5231	281,389	293,6625	284,2957	313,4584	327,4313	296,9724	286,5494

الجدول رقم 05: يمثل قيم مؤشر حجم الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الكمية المادية للسلع المصدرة من الجزائر تعتبر من بين الأضعف في الدول العربية محل الدراسة، حيث ارتفع مؤشر حجم الصادرات من سنة 1995 إلى سنة 2005 بمقدار 33,7583 ليبدأ في التراجع مسجلا أدنى مستوى له سنة 2021، و ذلك بسبب اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على المواد النفطية، بينما الكمية المادية للسلع المصدرة في دولة موريتانيا تسجل نموا متزايدا ليبلغ ذروته سنة 2021، بينما يظهر مؤشر حجم الصادرات اتجاهات متفاوتة في البلدان الأخرى و خلال فترات زمنية، فقد شهدت بعض البلدان تقلبات ، بينما أظهر البعض الآخر نموا أو تراجعا مطردا.

ب_ مؤشر حجم الواردات: على غرار مؤشر حجم الصادرات ، يقيس هذا المؤشر حجم الواردات بالنسبة إلى سنة الأساس. تشير القيم الأعلى إلى نمو حجم الاستيراد.

البلد	1995	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	96,60505	183,043	493,3498	472,4189	430,846	406,2749	373,6498	307,2219	285,2964
مصر	93,63034	121,8024	271,7407	250,9808	261,4127	285,517	287,2032	241,4296	280,0249
الأردن	83,78098	154,3502	157,1039	141,7665	156,1456	153,7234	156,8709	143,3641	168,6975
الكويت		192,6355	314,1179	319,0464	341,861	353,7833	332,0128	267,2455	286,2251
ليبيا	147,9114	134,3182	283,6665	155,0562	178,9901	220,6871	277,3451	224,2273	269,7017
موريطانيا	69,82511	272,791	505,7392	305,4625	478,534	407,113	458,4432	358,6962	400,6716
قطر		267,5362	725,4818	727,5463	659,7312	675,1244	616,4661	531,8377	537,1412
السعودية العربية		169,6578	303,3958	259,4271	250,2311	223,5205	278,9028	324,0603	317,0214
تونس	77,52133	126,3407	146,3487	144,7458	142,5006	145,0001	142,8535	125,1097	131,1917
الإمارات العربية المتحدة		214,5028	532,3002	547,6728	517,7256	470,2685	557,5313	463,5531	593,2151

الجدول رقم 06: يمثل قيم مؤشر حجم الواردات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

فيما يخص مؤشر حجم الواردات ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول فإننا نلاحظ أن مؤشر حجم الواردات لدولة تونس سجل أقل المعدلات من بين الدول العربية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2021، و يرجع ذلك إلى الأزمات التي عرفتها تونس على غرار المديونية و التقلبات السياسية و الأزمة المالية، على العكس من ذلك فإن دولة قطر سجلت معدلات مرتفعة في هذا المؤشر وهو ما يعكس حجم الاستيراد الذي عرفته دولة قطر بسبب تنظيمها لكأس العالم و ما تطلبه من بنى تحتية.

4) **مؤشـــر شـــروط التجـــارة:** يشـير مؤشـر معـدلات التبـادل التجـاري إلـى القـوى النسـبية لصـادرات الدولـة مقارنـة بوارداتهـا، يشـير المؤشـر الأعلـى إلـى تحسـن معـدلات التبـادل التجـاري، بينمـا يشـير المعـدل الأدنـى إلـى انخفـاض فـي قيمـة الصادرات النسبية.

البلد	1995	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	57,89474	165,0764	188,3085	155,4246	176,7858	209,0597	191,4933	137,0645	218,0119
مصر	116,2791	122,3008	132,984	135,3725	136,7838	140,368	137,7267	135,7547	164,8729
الأردن	115,625	88,46805	79,289	71,87079	73,54866	78,44573	75,62525	75,98176	78,80138
الكويت		159,7759	138,3344	118,7586	142,9992	173,1036	160,4787	116,759	172,8594
ليبيا		162,327	139,4601	118,6245	138,3531	172,1365	157,4574	100,6747	148,0772
موريطانيا	102,2059	124,6998	130,3343	136,1515	145,6422	139,3511	159,7281	177,7425	197,7772
قطر		159,8315	135,6238	105,8945	127,6221	152,7033	118,0872	92,50498	211,2926
السعودية العربية		149,5085	92,34503	82,19331	103,3595	115,4323	117,8845	104,5317	129,1872
تونس	95,79832	117,8705	104,2864	105,8396	101,7294	100,6739	100,2708	103,8002	95,12852
الإمارات العربية المتحدة		137,7836	151,5852	144,9973	155,6612	167,104	161,4923	148,8763	177,916

الجدول رقم 07: يمثل قيم مؤشر شروط التجارة لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

مـن خـلال الجـدول نلاحـظ أن كـل مـن الجزائـر و قطـر شـهدت تحسـن و ارتفـاع فـي قيمـة الصـادرات النسـبية خـلال الفتـرة 1995 إلـى 2021 و ذلـك راجـع إلـى اعتمادهمـا علـى الطاقـة النفطيـة و الغـاز ممـا يشـير إلـى ظـروف تجاريـة مواتيـة لهـاذين البلـدين، بينمـا سـجلت كـل مـن تـونس و الأردن مسـتويات منخفضـة فـي قيمـة الصـادرات النسـبية خـلال نفـس الفتـرة الزمنيـة، بينمـا عرفـت البلـدان الأخـرى ثباتـا نسـبيا و متوسـط في هذا المؤشر.

5) **مؤشر القوة الشرائية للصادرات:** يعكس مؤشر القوة الشرائية للصادرات قدرة السلع المصدرة على شراء السلع و الخدمات في الأسواق الدولية. يشير المؤشر الأعلى إلى القوة الشرائية أكبر للسلع المصدرة.

البلد	1995	2005	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	40,84383	172,1855	137,7061	125,3955	137,0301	152,573	132,8748	88,48992	121,07
مصر	75,69836	193,5785	252,1491	316,5859	300,1015	302,6849	324,4327	296,8609	404,2482
الأردن	97,05384	153,1059	145,487	134,0499	138,507	141,9976	164,7506	159,9618	176,802
الكويت		201,4247	202,1826	176,3609	206,2835	261,3174	234,8117	142,3233	208,6484
ليبيا	72,2032	203,1989	57,68555	35,48902	93,80984	140,0412	131,2663	35,17698	120,8476
موريطانيا	101,2547	152,9668	320,4269	292,0999	346,2156	336,1618	378,1462	473,6474	625,4412
قطر		192,149	486,542	364,7825	417,7895	507,2579	432,2208	297,3939	469,4691
السعودية العربية		200,9692	137,7956	132,4255	160,8324	187,1012	185,6644	159,1201	223,2553
تونس	78,64899	147,3354	149,1568	147,8164	143,5104	145,3228	144,8694	137,8955	142,5768
الإمارات العربية المتحدة		208,774	426,5441	425,8028	442,5381	523,8017	528,7763	442,1215	509,8172

الجدول رقم 08: يمثل قيم مؤشر القوة الشرائية للصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021

من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/LTST/

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر القوة الشرائية للصادرات لدى دولة قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، موريتانيا عرف نموا متزايدا و أعلى من الدول العربية الأخرى خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2021 و هو ما يعكس قدرة السلع المصدرة لهذه الدول على شراء السلع و الخدمات في الأسواق الدولية، بينما عرف مؤشر القوة الشرائية للصادرات في كل من دولة الجزائر، الأردن، الكويت، السعودية، تونس ثباتا نسبيا لهذا المؤشر.

خلاصة الفصل:

من خلال مقارنة الاتجاهات والأنماط بين البلدان العربية يمكننا تحديد أوجه التشابه و الاختلاف في أدائها التجاري، حيث نلاحظ أن مؤشر قيمة الصادرات و مؤشر الواردات تشابه فيهما كل من مصر، الأردن، موريتانيا، السعودية و الإمارات العربية حيث عرفا نموا ثابت، و تشابه كل من الكويت و ليبيا، قطر، تونس حيث شهدت نمطا مختلفا مع تقلبات في هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر شروط التجارة فقد تشابه هذا الأخير في كل من الجزائر وقطر مسجلين ارتفاعا إيجابي، بينما عرفت كل من تونس و الأردن مستويات منخفضة، أما مؤشر القوة الشرائية للصادرات فقد عرف هذا الأخير نموا متزايدا في كل من قطر، الإمارات، مصر، موريتانيا و اتجه إلى الثبات النسبي في كل من الجزائر، الأردن، الكويت، السعودية و تونس.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

إن التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية و التكتلات الإقليمية. فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.

و ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر إيجابية بهذا الصدد تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة، و لكن يتوقف نجاح هذه المنطقة على عوامل عديدة، حيث بدأت جهود الدول العربية بتقليص الرسوم الجمركية المفروضة على تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر وضمن قواعد منظمة التجارة العالمية، و حسب هذه القواعد يتعين أن ينصرف تحرير التجارة إلى الجزء الأكبر من المبادلات الخارجية للبلدان المعنية، أي لا يجوز أن تقتصر المنطقة على سلع وخدمات معينة أو على قطاع اقتصادي دون آخر، و يمكن من خلال هذه النظرة الشمولية استثناء بعض السلع أو الخدمات من التبادل الحر لأسباب تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات أوبالأمن العام للدولة أو لاعتبارات أخلاقية وصحية و دينية للمجتمع.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. كما لا يكفي وجود هذه المنطقة لتطوير المبادلات التجارية البينية إن لم تعالج المشاكل المختلفة، ومن جهة أخرى لا بد من معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير الخليجية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الإيرادات العامة في كل من مصر و الأردن و تونس، ولما كانت ميزانيات

هذه البلدان تعاني من عجز مزمن فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أوبالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار.

التوصيات:

1-إلتزام كافة الدول العربية بإتفاقية التجارة الحرة و إزالة كافة المعوقات التي تمنع إنسياب التجارة، وتفعيل دور الهيئة المشرفة على حسن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-إلغاء القيود على التحويلات المالية و الإجراءات المالية و المصرفية المرتبطة بالتجارة البينية

3-تسهيل الإجراءات الجمركية.

4-تخفيض تكاليف الضرائب و الرسوم و الالتزام بإزالة التعريفات الجمركية.

5-تشجيع إقامة آليات التجارة الالكترونية من خلال وضع التشريعات المناسبة لذلك.

6-إنشاء خطوط بحرية لنقل السلع و الحاويات عابرة للبلدان العربية من أجل تخفيض تكلفة النقل البحري.

7-إقامة بنك معلومات للتجارة العربية البينية في السلع و المنتجات و إتاحة المعلومات المتصلة بشروط التجارة أمام التجار العرب.

8- تسريع الخطى لإقامة اتحاد جمركي عربي.

قائمة المراجع

والمصادر

الكتب

1- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر سنة 2000،

2- رشاد العصار وآخرون : التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 . رعد حسن الصرن : أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000 .

3- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، سنة 2010،

4- سامي خليل ، الإقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية مصر، سنة 2001.

5- سامي خليل، الإقتصاد الدولي ، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة 2001.

6- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (أسس و تطبيقات)، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2012.

7- شليحي الطاهر، مخبر MQEMADD، التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية و السياسية، جامعة باتنة1، المجلد 21، العدد 01 جوان 2020.

8- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص 111.

9- عبد الستار عزت عبد الستار، المناطق الحرة- دراسة تطبيقية في الجغرافيا الإقتصادية- ، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى يناير 2014،

10- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار الصفاء للنشر و التوزيع- عمان الأردن، سنة 2015.

11- عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

12- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2007،

13- قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق- سوريا، سنة 2010،

14- مجدي محمود شهاب : الإقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، سنة 1996 .

15- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، سنة 2006،

16- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، المعمورة، مصر، سنة 1999.

17- موسى سعيد مطر و أخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، سنة 2001.

18- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط 1، عمان- الأردن، سنة 2008.

المذكرات والرسائل

1- جيلالي مصطفى، أثر التجارة البينية على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاقيات التجارية- دراسة حالة الجزائر 2000-2020- أطروحة دكتوراه، جامعة سعيدة، سنة 2023/2022،

2- دهان غادة، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، مذكرة ماستر، جامعة مسيلة، سنة 2020/2019،

3- زيتوني عبد القادر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: المناطق الحرة ودورها في تحرير التجارة و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تجارب دولية)، سنة 2022-2023.

4- فاطمة تواتي بن علي، واقع و أفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجسترفي العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007 .

5- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة سنة 2011-2012.

المجلات

6- جيلاي مصطفى، أثر التجارة البينية على الإقتصاد الوطني في ظل الإتفاقيات التجارية- دراسة حالة الجزائر 2000-2020، سنة 2023.

7- حسان ليندة، حداد محمد، المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية و الاندماج في سلاسل القيمة العالمية جامعة الجزائر 3 المجلد 21 العدد 02، 2021.

8- حميد شوشوة، دور المناطق الحرة في الإندماج الإقتصادي المغاربي، مجلة دراسات- العدد الإقتصادي- المجلد 7 العدد 3، سبتمبر 2016 جامعة بومرداس،

9- قادري عبد القادر، حوافز الاستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الإقتصاديات النامية، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 09، العدد01، سنة 2020.

10- محمد مداحي، اوسرير منور اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا، جامعة البويرة، جامعة بومرداس ، المجلد 16 العدد 20 السنة 2022.

التقرير والمنشورات

11- ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية- دراسة حالة المنطقة العربية، المركز الجامعي تمنراست، جامعة الجلفة، المجلد الأول العدد الأول، السنة 2020،

12- بن أحمد سميرة، هداجي نذير، دور المناطق الصناعية و المناطق الحرة كمناطق إستثمارية خاصة في تعزيز النمو الإقتصادي لمجتمعات عربية مع الإشارة إلى تجربة شركة كوندور إلكترونيك ببرج بوعريريج و المنطقة الحرة جبل علي، المجلد 02 العدد 02، السنة 2020،

13- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. المركز الجامعي البيض، المجلد 05 العدد 02 ديسمبر 2019.

14- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر،

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادر بتاريخ 2004/08/08 ،

16- رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، سنة 2009.
17- سامي عفيف حاتم، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، نقلا عن فيروز سلطاني، دور سياسات التجارة في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2013.
18- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروتلبنان، 2007.
19- ممدوح الخطيب، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال، جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض سنة 2014.
20- المنشور الوزاري رقم 1769، الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 03 ديسمبر 2008

المراجع باللغة الفرنسية

1- Andrew harison, et autres, « business international et mondialisation » op.cit., 2004 page

2- Patrick a. Messerlin, commerce international, 1ere edition, themis economie, 1998

الفهرس

الرقم	الفهرس	الصفحة
01	المقدمة	
02	الفصل الأول: ماهية المناطق الحرة	15
03	المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة	15
04	المطلب الأول: نشأة و تطور المناطق الحرة	15
05	المطلب الثاني: ماهية المناطق الإقتصادية الحرة	17
06	المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة	20
07	المبحث الثاني: الاطار العام للمناطق الحرة	24
08	المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة	24
09	المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة	27
10	المطلب الثالث: أهداف و مقومات المناطق الحرة	32
11	خلاصة الفصل الأول	35
12	الفصل الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية	37
13	المبحث الأول: الإطار العام للتجارة الخارجية	37
14	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	37
15	المطلب الثاني: أسباب و أهمية التجارة الخارجية	42
16	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	47
17	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	49
18	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	49
19	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	53
20	المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية	55
21	خلاصة الفصل الثاني	58
22	الفصل الثالث: دراسة تحليلية للمناطق الحرة العربية	60
23	المبحث الأول: الإطار القانوني للمنطقة العربية و انضمام الجزائر إليها	61

24	المطلب الأول: الإطار القانوني للمنطقة العربية	61
25	المطلب الثاني: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية	63
26	المطلب الثالث: إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية	68
27	المبحث الثاني: المؤشرات الإقتصادية للصادرات و الواردات العربية	70
28	المطلب الأول: تحليل مؤشر الانفتاح التجاري	70
29	المطلب الثاني: تنويع الصادرات في الدول العربية	72
30	المطلب الثالث: تحليل مؤشر قيمة الصادرات و الواردات في الدول العربية	75
31	قائمة المراجع و الكتب	87
32	الفهرس	91
33	قائمة الجداول	93
34	قائمة الأشكال	94
35	الملخص	95

قائمة الجدول

الرقم	البيان	الصفحة
01	جدول رقم 01: المصطلحات المشابهة للمناطق الحرة	20
02	الجدول الثاني: قيم مؤشر تنويع الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 2005_2021	73
03	الجدول الثالث: عدد المنتجات المصدرة من بعض الدول العربية خلال الفترة 1995_2021	74
04	الجدول الرابع: قيم مؤشر قيمة الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	75
05	الجدول رقم 05: قيم مؤشر حجم الصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	78
06	الجدول رقم 06: قيم مؤشر حجم الواردات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	79
07	الجدول رقم 07: يمثل قيم مؤشر شروط التجارة لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	80
08	الجدول رقم 08: قيم مؤشر القوة الشرائية للصادرات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	81

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	الشكل رقم 01: تطور مؤشر انفتاح بعض الدول العربية خلال الفترة 2005-2021	71
02	الشكل رقم 02: تطور مؤشر قيمة الواردات لبعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2021	76

الملخص:

هــدفت الدراســة إلــى تســليط الضــوء علــى موضــوع المنــاطق الحــرة و التجــارة الخارجيــة، و ذلــك مــن خــلال الإشــكالية الرئيســية: هــل للمنــاطق الحــرة العربيــة دور فــي تطوير التجارة العربية؟

خلصــت الدراســة إلــى أن هنــاك بــوادر إيجابيــة فــي الســنوات الأخيــرة تتجلــى فــي إنشــاء منطقــة التجــارة الحــرة العربيــة، و لكــن يتوقــف نجــاح هــذه المنطقــة علــى عوامــل عديــدة، حيــث بــدأت جهــود الــدول العربيــة بتقلــيص الرســوم الجمركيــة المفروضــة علــى تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر، وضمن قواعد منظمة التجارة العالمية

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، التجارة الخارجية.

Abstract :

The study aimed to shed light on the issue of free zones and foreign trade, through the main problem: Do Arab free zones have a role in developing Arab trade?

The study concluded that there are positive signs in recent years that are reflected in the establishment of the Arab Free Trade Zone, but the success of this zone depends on many factors, as the efforts of the Arab countries began to reduce customs duties imposed on their inter-trade within the framework of the free trade zone, and within the rules of the Trade Organization. Globalism

Keywords: free zones, foreign trade.